5

"أولست إنساناً؟"

تحرير

د. محسن صالح

مريم عيتاني

المجازر الإسرائيلية

بحق الشعب الفلسطيني



إعداد

ياسر علي



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



أولست إنساناً؟

(5)

سلسلة دراسات تتناول
الجوانب الإنسانية
للقضية الفلسطينية



تحرير

د. محسن صالح

مريم عيتاني

إعداد

ياسر علي



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

Am I not a Human?
Book Series **(5)**

The Israeli Massacres of the Palestinian People
Prepared by: **Yasser Ali**
Edited by**: Dr. Mohsen Moh'd Saleh & Mariam A. Itani**

الطبعة الأولى
2009م – 1430هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-14-0

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص.ب: 14-5034، بيروت – لبنان
تلفون: +961 1 803644
تليفاكس: +961 1 803643
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج
م. مريم غلاييني

طباعة
شمص للطباعة والنشر ش.م.ل. **هاتف** +961 1 707735

المحتويات

تقديم

يسعى هذا الكتاب، الخامس في سلسلة أولست إنساناً، إلى التعريف بأبرز المجازر الإسرائيلية التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني منذ بدايات الاحتلال الإسرائيلي لأرضه.

ويركّز الكتاب على بعض المجازر التي لا بدّ من الحديث عنها، كمجازر 1948 وكفر قاسم وصبرا وشاتيلا وجنين وغزة، لصعوبة الحديث عن كافة المجازر التي ارتكبها ويرتكبها الإسرائيليون، بل لصعوبة حصرها، وهي المستمرّة منذ أكثر من ستين عاماً.

كما يتضمن الكتاب العديد من الشواهد والأدلّة من أقوال وأفعال تاريخية ومعاصرة، تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المجازر هي ليست حالة الاستثناء في الممارسات الإسرائيلية، لكنها حالة متعمّدة بل ومعتمدة تكاد تكون أقرب للسياسة (وقد كانت المجازر فعلاً سياسة معتمدة في 1948).

ونودّ لفت نظر القارئ الكريم إلى أن هذا الكتاب يحتوي بعض الصور التي قد لا تناسب الأطفال الصغار أو المرضى أو أصحاب المشاعر الحساسة؛ وقد ارتأى المحرر الإبقاء عليها لأن نشرها جزء من التوثيق الذي لا غنى عنه؛ خاصة في مثل هذه المواضيع، عندما تكون الصورة فعلاً: بألف كلمة.



مقدمة

الصمت يغلّف المشهد، والقاتل مسترسل في الجريمة، والمكان ثابت؛ أما التاريخ فمتفرّج مضى عليه أكثر من ستين عاماً لم تختلف فيها إلا تقنيات نقل المشاهد والصور. مشاهد انتشال الجثث تعرض لقطات لانتشال جثتي الأم والأب. "هذه يده"، سحبها من تحت الركام لتكتمل بهذا عائلة عطا الله في عداد الشهداء، الأم والأب والأولاد الستة[1]. صوت القذائف لا يتوقف، فالسماء في ظل الاحتلال سماء أخرى. وفي زاوية أخرى استشهد أحمد فيّاض عندما حاول إنقاذ شقيقه سامي؛ بقع الدماء على الأرض والجدران، وبعض من الأشلاء المتناثرة هنا وهناك كانت في انتظار سكان المنطقة، الذين هرعوا إلى المنزل ليشهدوا فصول المأساة[2]؛ وكل ما سبق هو نقطة في بحر ما جرى من مجازر واعتداءات على يد الاحتلال في حرب غزة الأخيرة (2008-2009)، لكنه يكاد يتطابق وصفاً مع ما أورده



أحد مؤرخي جيش الاحتلال في تقرير رفعه إلى رؤسائه بعيد ارتكاب مجزرة دير ياسين (1948):

انهضوا الآن واذهبوا إلى مدينة القتل

وشاهدوا الدماء المتناثرة

والأدمغة المبعثرة

والأعضاء المقطعة للقتلى

على الجدران والحجارة والأسيجة والطين

وفي كل مكان[3]

وكل الروايات، سواء روايات الصحافة أم الشهود أم الضحايا أم تفاخر المجرمين أنفسهم، تضيع أمام إنكار المسؤولين، وإفلاس هيئات التحقيق، والصمت الدولي، والمحاكمات التي تفتح وتغلق وكأن شيئاً لم يكن. مسلسلٌ مستمر منذ ما قبل سنة 1948 حتى يومنا هذا، مشكّلاً فسيفساء الإجرام الصهيوني بالتواطؤ مع المتنفذين في المجتمع الدولي.

وتسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز المجازر الصهيونية التي ارتكبها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، منذ بداياته وحتى يومنا هذا، لعلها على الأقل تحيي ضمير العدالة مجدداً، لقضية شعب ما يزال يعاني أبشع الانتهاكات تحت الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، ولا يزال أكثر من نصفه مشرداً في الشتات ينتظر حقه في العودة؛ أو لعلها إن عجزت عن ذلك، تعطيه حقه



من الرواية الخالية من الأكاذيب والإنكارات الرسمية الإسرائيلية، لأن ما وثقته الصور والشهادات أصبح الآن أكبر من أن يمحوه تصريح رسمي أو ذريعة زائفة تدعي الدفاع عن النفس.

تأريخ المجازر

يختلف التأريخ للمجازر عن التأريخ لأي حدث آخر، ليس فقط لأن الباحث في كل مرحلة يكتشف حقائق معينة أو تواجهه عقبات محددة، الأمر الذي يجعله يبدأ مرحلة أخرى من جديد، بل لأن المجازر عمليات تتصف عادة بالسرية، إلا في النادر أو القليل منها؛ ولأن المجازر عادة بلا وثائق أو مستندات، إلا حين يصنّفها مرتكبوها في خانة "الحروب العظيمة" لا في خانة المجازر، فينشرون كل ما يتعلق بها حتى مع المبالغات، وهم معتزون بذلك؛ وتلك حالات معدودة في التاريخ البعيد.

والمجازر لها بدايات معلومة، لكن ليس لها نهايات. قد يتراءى لمعاصريها وللباحثين عنها أن لها أيضاً نهايات معلومة، لكن الأيام تثبت أن المجازر لا نهايات لها، فالذين عاشوا أو بقوا أحياء من بعدها لا يعيشون كما يعيش الأحياء. حياتهم دوماً تتأثر، تتغير، تتطور، لا كما يريدون، وإنما كما تجتذبهم دوماً إلى الوراء نحو تلك التجربة المأساوية، بوعي أو بلا وعي، الذكريات الموجعة.

➤ بتصرّف عن بيان نويهض، صبرا وشاتيلا (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003).



أولاً: تمهيد قانوني

لا يوجد في القانون الدولي أو في الإرث الأكاديمي تعريف واحد متفق عليه لـ"المجزرة"، لكن التعريف اللغوي الأكثر انتشاراً لها يعرّفها على أنها القتل الوحشي أو الذي لا يميز في استهدافه. وعليه، فإن هذا التعريف لا يحدد المجزرة بعدد القتلى أو الضحايا، ولا يستثني من المجازر تلك التي لا يقتل فيها مدنيون، بل إن المجزرة هي الفعل الذي ينتهك قدسية الحياة البشرية، بطريقة القتل، بغض النظر عن هوية الضحية.

ومن التعريفات الأخرى الشائعة أيضاً، تعريف المجزرة على أنها القتل المتعمد والمقصود لعدد معتبر من الأفراد، في ظروف اعتداء وقسوة، أو بما يخالف المعهود بين "البشر المتحضّرين"، وهو التعريف الوارد في الـ Martens Clause، إحدى المرجعيات في اشتقاق القانون الدولي الحديث.



وتعدّ اتفاقيات جنيف الأربعة المرجع الرئيسي فيما يتعلق بقواعد الحرب والقتال، بما في ذلك الجوانب الإنسانية، إلا أن العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية الأخرى تتطرق إلى هذه الممارسات، ومنها إعلان حقوق الإنسان، ومواثيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والثقافية، والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل وحقوق المرأة، ومواثيق الصحفيين والأطقم الطبية، وكذلك الاتفاقيات الخاصة بالأسلحة المسموحة والمحظورة، مثل اتفاقية جنيف بخصوص الأسلحة البيولوجية واستخدام الغاز (1925)، واتفاقية حظر أنواع محددة من الأسلحة Convention on Certain Weapons، والتي وقعت سنة 1980 وبروتوكولاتها الملحقة وتعديلاتها.

ولم توقع السلطات الإسرائيلية على بعض هذه الاتفاقيات والمواثيق، مثل البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقية جنيف بخصوص لجان التحقيق الدولية في الانتهاكات، وكذلك الأمر بالنسبة لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والبكتريولوجية (1972)، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (1993)، والبروتوكول الإضافي الثالث لاتفاقية حظر أنواع محددة من الأسلحة (1980)، واثنين من الإضافات التعديلية عليها (2001 و2003). كما أنه حتى تلك الاتفاقيات التي صادقت عليها السلطات الإسرائيلية فإنها لا تراعي الكثير مما تنص عليه في ارتكابها لجرائمها. ولا بدّ هنا من التذكير الدائم بجريمة "الاحتلال" القائمة حتى يومنا هذا، وهي بحد ذاتها مخالفة للقوانين الدولية وللأعراف والأخلاق والمواثيق.



و قد انتشر في القانون الدولي الحديث مصطلح "عالمية المحاكمة" Universal Jurisdiction، الذي يقوم على مبدأ أن بعض الجرائم التي ترتكب هي فظيعة لدرجة توجب ألا تمر بدون محاسبة أو يظل مرتكبيها من دون عقاب، وبالتالي فإن حق المحاكمة فيها عالمي ولا يقتصر على الدولة التي ينتمي إليها مرتكبو هذه الجريمة، بخلاف القانون الجنائي العادي. وهذا المصطلح تم تبنّيه في ميثاق النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما Rome Statue of the International Criminal Court، وجاء في بند الجرائم الدولية التي يعرّفها[4]:

1. الإبادة الجماعية، وتعرّف بأنها أي فعل من أفعال القتل أو إلحاق الضرر الجسدي أو العقلي الجسيم أو الإخضاع لأحوال معيشية يقصد بها الإهلاك، أو فرض تدابير منع الإنجاب أو نقل الأطفال عنوة إلى جماعة أخرى، المرتكبة بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه، إهلاكاً كلياً أو جزئياً.

2. الجرائم ضدّ الإنسانية، وتشمل: القتل العمد، والإبادة، والاسترقاق، وإبعاد السكان أو نقلهم قسرياً، والسجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، والتعذيب، والأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية؛ متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين.



3. جرائم الحرب، وتشمل:

أ. الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة بـ 1949/8/12، وأبرزها: ممارسة القتل العمد، أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية بما في ذلك إجراء تجارب بيولوجية، أو تعمد إحداث معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة، أو إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة، أو الإبعاد أو النقل غير المشروعين، أو الحبس غير المشروع، أو أخذ رهائن.

ب. الانتهاكات الجدّية الأخرى للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي، وأبرز ما يضاف فيها إلى ما ذكر أعلاه: مهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المباني العزلاء التي لا تكون أهدافاً عسكرية بأية وسيلة كانت وتعمد توجيه هجمات ضدّ المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية والآثار التاريخية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون أهدافاً عسكرية؛ وإعلان أنه لن يبقى أحد على قيد الحياة؛ واستخدام السموم أو الأسلحة المسممة؛ واستخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات وجميع ما في حكمها من السوائل أو المواد أو الأجهزة؛ واستخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية



كيف يفسر حق الدفاع عن النفس بأنه إرهاب، والإرهاب دفاع عن النفس!! إني أستطيع أن أعدد دولاً تمارس الإرهاب، وإسرائيل هي إحدى هذه الدول. يجب أن نخرج أنفسنا من الكليشهات، وألا نساوي بين القاتل والضحية، بين القوة المحتلة والشعب الذي يرزح تحت الاحتلال ويقاومه. ونحن ممثلو شعوبنا غير المنتخبين، وعلينا أن ننقل بأمانة ما تشاهده أعيننا، وتحسه قلوبنا.

خوان غويتسولو (كاتب ومفكر إسباني)

➤ جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2002/4/27.

تسبب بطبيعتها أضراراً زائدة أو آلاماً لا لزوم لها أو تكون عشوائية بطبيعتها بالمخالفة للقانون الدولي للمنازعات المسلحة؛ وتعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمد عرقلة الإمدادات الغوثية.

وبسبب "عالمية المحاكمة" لمثل هذه الجرائم، التي غالباً ما يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بدم بارد، ويبررها بـ"الضرورة العسكرية"، ترفض سلطات الاحتلال التوقيع على ميثاق روما فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية، لكن دولاً أوروبية عدة أدخلت هذه القاعدة في قوانينها المحلية، فصار يحق لها محاكمة غير مواطنيها ممن ارتكبوا مثل هذه الجرائم حال تواجدهم على أرضها؛ وتم تسجيل بعض السوابق في هذا المجال بالنسبة للقادة الإسرائيليين مثل الدعاوى التي رفعت في إسبانيا وبريطانيا ضد قادة إسرائيليين عسكريين وسياسيين،



منهم: آفي ديختر Avi Dichter، ومايكل هيرتسوغ Michael Herzog، وبنيامين بن إليعازرBinyamin Ben –Eliezer، وموشيه يعلون Moshe Ya'alon، ودان حالوتس Dan Halutz.

وإذ تشكّل مثل هذه المحاولات بارقة أمل في مجال محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وخاصة أن عدداً من القادة الإسرائيليين باتوا يخشون حالياً السفر إلى العديد من الدول الأوروبية؛ إلا أنها ما تزال على محك الاختبار، فمحاكمة أريل شارون Ariel Sharon بمجزرة صبرا وشاتيلا في المحاكم البلجيكية كانت نهايتها تعديل القانون البلجيكي بدلاً من إدانة المجرم شارون، وكله طبعاً بفعل الضغوط الإسرائيلية والأمريكية التي تحمي الجرائم الإسرائيلية ومرتكبيها من المحاكمة أمام القانون الدولي.

كما أن قانون المحكمة الجنائية الدولية ليس ذا مفعول رجعي بالنسبة للجرائم. وعليه، فإن كافة الجرائم التي ارتكبها الصهاينة خلال القرن الماضي لا تدخل ضمن اختصاصه، وهي التي قتل فيها مئات الآلاف من الفلسطينيين وسلبت ممتلكاتهم وطردوا من ديارهم.

وفي إطار هذه الخلفية القانونية أيضاً، نذكر لجان التحقيق ولجان تقصّي الحقائق الدولية، والتي تخشى "إسرائيل" من تأثيرها على صورتها في الرأي العام العالمي، فتحاول منع دخولها لمكان الحدث، وأحدث مثال على ذلك منع لجنة تقصي الحقائق في مجزرة بيت حانون (2006) ومنع المقرر الخاص لحقوق الإنسان ريتشارد فولك Richard Folk من دخول الأراضي الفلسطيني المحتلة (كانون الأول/ ديسمبر 2008)، ومنع الفرق الدولية التي أرسلت





صورة لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحيم بيغن، ضمن قائمة سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين للمطلوب القبض عليهم بمكافأة كبيرة بسبب جرائمهم الدموية حتى ضد الإنكليز.

وفي سنة 1978 حصل بيغن على جائزة نوبل "للسلام"!

إلى غزة من الدخول بعيد الاعتداء الإسرائيلي (كانون الثاني/ يناير 2009) كي لا ترى حجم الخسائر البشرية والمادية التي ألحقتها آلة الحرب الإسرائيلية بالقطاع، والأسلحة المستخدمة المحرمة دولياً.

وبالموازاة مع ما سبق تلجأ سلطات الاحتلال إلى تشكيل لجان تحقيق إسرائيلية في المجازر التي تحدث بعض الضجة، كي تتجنب التحقيق الدولي من جهة وتنزع بالتالي عن نفسها المسؤولية القانونية والسياسية والإنسانية. ومن جهة أخرى، تتبجح بهذه الممارسة "الديموقراطية" متناسية أن نتائج التحقيقات دائماً ما تكون منحازة أو مغلوطة. وقد أنقذت هذه اللجان الكيان الإسرائيلي من تهمة "إرهاب الدولة" أكثر من مرة، أبرزها إثر مجزرة صبرا وشاتيلا (1982)، ومجزرة الأقصى (1990)، ومجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل (1994). كما



يدخل في هذا الإطار نفي المسؤولين الإسرائيليين للانتهاكات والممارسات المختلفة، خاصة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة المحظورة دولياً، حتى حين تثبت الصور والتقارير الطبية والفحوص المخبرية للمنظمات الحقوقية الدولية الكبرى عكس ذلك؛ ومحاكمات الجنود، الصورية في أغلبها إن تمّت، حيث ذكرت منظمة هيومن رايتس واتش Human Rights Watch أن السلطات الإسرائيلية لم تحقق سوى في أقلّ من 5% من حالات القتل، وتركزت التحقيقات على ما إذا كان الجنود يستخدمون القوة بشكل غير قانوني، مضيفة أن تلك التقارير لم تكن مطابقة للمعايير الدولية[5].

ولعله من المؤسف بل المخجل بحق البشرية، أن العديد من المجازر التي يرتكبها الاحتلال لا تصنف حتى اليوم في خانة المجازر أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم التطهير العرقي، بما في ذلك "الخلاف" حول جرائم حرب 1948، على الرغم من كل ما تمّ توثيقه عنها. كما أن مجرمي الاحتلال يظلون طلقاء، بل هم "قادة" يستقبلون في البلدان الأخرى ويعاملون بحفاوة، في حين أن قادةً منتخبين ديموقراطياً، يعاملون كـ"إرهابيين" ويفرض عليهم الحصار والمقاطعة السياسية لمجرد كونهم يمارسون حقهم في المقاومة.





بطاقة مجرم

الإسم: مناحيم بيغن

الميلاد: 1913، روسيا

الدراسة: الحقوق

أبرز محطاته: وصل إلى فلسطين سنة 1942، وترأس سنة 1943 عصابة الأرجون، التي ارتكبت العديد من المجازر. انتخب عضواً في الكنيست سنة 1949، وأصبح رئيساً للوزراء سنة 1977 حتى 1983، وقام خلالها بتوقيع معاهدة سلام مع مصر، وضرب المفاعل النووي العراقي، واجتياح لبنان.

أبرز الجرائم: مجازر 1948 ومنها دير ياسين (254 شهيداً معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ)، نسف فندق الملك داود، واغتيال الكونت برنادوت.

➤ مناحيم بيغن، المعرفة، الجزيرة.نت، انظر: http://www.aljazeera.net



بطاقة ضحية

الإسم: محمد ناصر البرعي (6 أشهر)

تاريخ الاستشهاد: مساء الأربعاء 2008/2/27

مكان الاستشهاد: استشهد وهو نائم في سريره داخل بيته، بعد أن سقط سقف المنزل وجدرانه عليه نتيجة قصف المنزل بصاروخ إسرائيلي.

أداة الجريمة: صاروخ من طائرة إف–16


BORN TO KILL

ثانياً: تمهيد معلوماتي

عادةً ما يرتبط الحديث عن مجازر الاحتلال الإسرائيلي بمجازر محددة مثل دير ياسين أو صبرا وشاتيلا؛ أو بفترات تاريخية محددة مثل سنة 1947-1948؛ أو أحياناً بشخصيات أو مجموعات إسرائيلية محددة قامت بالدور الأكبر في هذه المجازر. لكن تكفي نظرة سريعة على التاريخ القريب لندرك أن هذه المجازر لم تكن محصورة في فترة محددة بل هي مستمرة؛ ولم يقتصر اقترافها على تيار معين أو شخصيات محددة بل جريمة مشتركة يتواطأ في ارتكابها الإسرائيليون بمختلف أطيافهم الفكرية والسياسية والاجتماعية.

ولا يعدّ قتل الفلسطينيين "جريمة" عند الإسرائيليين، لكنه جزء ضروري من ثقافة مجتمع قائم على مبدأ الاحتلال. فقبول إمكانية المجزرة واردٌ لدى



اليمين واليسار الصهيوني على حدّ سواء؛ بل إن من أبرز الظواهر التي يتّسم بها المجتمع الإسرائيلي أنه مجتمع حربي، وذو ثقافة حربية. ويحفل الفكر الصهيوني والعقيدة اليهودية الحديثة بالمفاهيم العنصرية، والتي تمّ التطرق إلى الكثير منها في الجزء الأول من هذه السلسلة (عنصرية "إسرائيل": فلسطينيو 48 نموذجاً)[6]. كما أن قادة الإرهاب الصهيوني يصبحون رؤساء وزراء بالانتخاب، منهم: القائد الأعلى لعصابة الأرغون Irgun مناحيم بيغن Menachem Begin (مجزرة دير ياسين)، وإسحق شامير Yitzhak Shamir قائد عصابة شتيرن (مجزرة دير ياسين وفندق الملك داود)، ومنهم موشيه ديان Moshe Dayan (مجزرة الدوايمة)، وإسحق رابين Yitzhak Rabin (الترانسفير المأساوي من اللد والرملة)، وأريل شارون (مجزرة قبية والبريج وصبرا وشاتيلا وغيرهم).

ولطالما كان السياسيون الإسرائيليون حريصين كل الحرص على الإبقاء على

كل ما اعتقدت أنني أملكه من معلومات عن الأوضاع في فلسطين قد تحطم، فالمعلومات والصور شيء، والواقع شيء آخر، يجب أن تضع قدمك على الأرض لتعرف حقاً ما الذي جرى هنا... يجب قرع أجراس العالم بأسره لكي يعلم... أن ما يحدث هنا جريمة يجب أن تتوقف... لا توجد أفران غاز هنا، ولكن القتل لا يتم فقط من خلال أفران الغاز. هناك أشياء تم فعلها من الجانب الإسرائيلي تحمل نفس أعمال النازي أوشفيتس. إنها أمور لا تغتفر يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

خوسيه ساراماغو (كاتب برتغالي، وحائز على جائزة نوبل للآداب)

➤ **جريدة الشرق الأوسط**، لندن، 2002/4/27.



ما يسمى "حرب الاستقلال" و"طهارة السلاح الإسرائيلي" وحرب "الأقلية ضدّ الأكثرية" مفاهيم سائدة في المجتمع الصهيوني والرأي العام العالمي، ولكن ثبت فيما بعد أنها أسطورة لا تقارب الواقع بأي حال، وكان لزاماً على الدوائر الفكرية الصهيونية الاعتراف بكذب هذه المقولة عند الكشف عن أرشيف النكبة، والتقارير الرسمية لحروب العصابات الصهيونية التي شكلت لاحقاً نواة الجيش الإسرائيلي. وانسحب هذا الإرهاب، البعيد –بطبيعة الحال– عن "طهارة السلاح"، على الاقتحامات والاجتياحات التي نفذتها الفرق الحربية الصهيونية ضدّ تجمعات المدنيين في المناطق الفلسطينية، وفي تجمعات ومخيمات الشتات. وهو نفسه ما نراه اليوم يتكرر بذرائع مختلفة لا يصدّقها منطق أو عقل، مثل "الدفاع عن النفس" و"الضرورة العسكرية".

لكن هدف المجازر الإسرائيلية كان منذ البدايات كسر إرادة الشعب الفلسطيني، وإرهابه وترويعه، وتنفيذ عملية تطهير عرقي تؤدي إلى طرد الفلسطينيين من أرضهم، وتجبرهم فيما بعد على الاستسلام والقبول بالتسويات المجحفة بعدها[7].

ولا يركّز هذا العمل التوثيقي على حصر كافة المجازر الإسرائيلية أو إلى الإحاطة بأدق تفاصيلها وحيثياتها، بقدر ما يركّز على تقديم صورة متكاملة للقارئ عمّا تعرّض ويتعرّض له الشعب الفلسطيني منذ أكثر من 60 عاماً. فأمام مثل هذا العدد الهائل من المجازر، ومثل هذا الكمّ من "فنون القتل والإجرام"، لا بدّ للباحث من عملية اختيار لما سيتّسع المجال لذكره. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا العمل يركز على المجازر بحق الفلسطينيين، في حين أن هناك العديد من



المجازر التي ارتكبها الإسرائيليون بحق العرب والمسلمين من غير الفلسطينيين، والذين يقدر عدد الشهداء بينهم بحوالي نصف مليون شهيد ما بين سنتي 1948 و2006[8].

بطاقة مجرم

الإسم: رفائيل إيتان

الميلاد: 1929، فلسطين

الدراسة: تاريخ الشرق الأوسط / العلوم السياسية

أبرز التوجهات الفكرية: يرفض التنازل عن أراضي فلسطين المحتلة سنة 1967، ويرفض عودة اللاجئين، ويرفض إقامة دولية فلسطينية، فبالنسبة له إسرائيل هي "دولة بحدود لا محدودة". ولقد دعا إلى الرد على كل حجر يرميه الفلسطينييون بإقامة عشر مستوطنات تجعل الفلسطينيين "يمشون كالصراصير المخدرة".

أبرز محطاته: التحق إيتان بالبالماخ، اللواء العسكري لعصابة الهاجاناه، سنة 1946، ومعها إلى جيش الاحتلال سنة 1948، لينهي خدمته سنة 1982 ويتوجه إلى النشاط السياسي. شغل منصب وزير الزراعة أكثر من مرة.

أبرز الجرائم: تصفية الأسرى في حرب 1956 (عدد غير معلوم حتى اليوم، يقدّر بالمئات)، ومجزرة صبرا وشاتيلا (حوالي ثلاثة آلاف شهيد معظمهم من النساء والأطفال والعجزة) حين كان رئيس الأركان العامة لجيش الاحتلال.

➤ رفائيل إيتان المعرفة، الجزيرة.نت، انظر: http://www.aljazeera.net



1. الفترة 1937-1948:

على الرغم من أن معظم المجازر الإسرائيلية الموثقة في التاريخ الحديث ما قبل تأسيس دولة الاحتلال ارتكبت خلال سنتي 1947 و1948، إلا أن هناك بعض المجازر الموثّقة قبلاً، لعلّ أولها تفجير قنبلة في سوق مدينة حيفا في 1937/3/6. وأغلب الظن أن مجازر أخرى قد ارتكبت قبلاً، ولكن صعوبة التوثيق في تلك الفترة والافتقاد للأرقام والإحصائيات الدقيقة وحيثيات الممارسات الصهيونية تتسبب في قلة ما نعرفه عن تلك الفترة، حيث يقدّر عدد المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في الفترة 1937-1948 بأكثر من 75 مجزرة، ذهب ضحيتها أكثر من خمسة آلاف شهيد فلسطيني وآلاف الجرحى[9].

وكانت فترة 1947-1948 فترة الذروة في ارتكاب هذه المجازر، وهي الفترة التي تعرف عند العرب بـ"النكبة"، وعند الإسرائيليين بـ"حرب الاستقلال"؛ وقد أظهرت المراجعات التاريخية لما حصل خلال هاتين السنتين الداميتين أن ما جرى كان أشبه بتطهير عرقي أو إبادة جماعية. ووثّق سلمان أبو ستة تدمير 531 قرية فلسطينية وطرد سكانها، بينها 270 قرية هجرها سكانها بسبب هجوم عسكري مباشر، و122 قرية طرد سكانها على يد قوات الاحتلال، ليثبت كذب الرواية الإسرائيلية التي تدعي أن الفلسطينيين العرب هم من أخلوا أرضهم. كما وثّق أبو ستة أكثر من 200 جريمة حرب و34 مجزرة ارتكبت ضد مدنيين أو أسرى خلال سنتي 1947 و1948، منها 17 مجزرة ارتكبت أثناء الوجود البريطاني و17 بعد الجلاء البريطاني عن فلسطين[10].



وقد كان الحديث عن هذه المجازر محصوراً لدى العرب وفي الروايات الشفهية، في حين كان يشهد تعتيماً إعلامياً كبيراً في الغرب. وقد أصرّ الإسرائيليون على إنكار هذه المجازر لأكثر من 30 عاماً، إلا أن سلطات الاحتلال عادت وأفرجت عن بعض الوثائق المتعلقة بتلك الفترة، وقام عدد من المؤرخين الإسرائيليين بدراستها، حيث أكدوا أن العصابات الصهيونية ارتكبت بالفعل المجازر خلال ما تسميه "حرب الاستقلال". وقد عُرِفَ هؤلاء المؤرخون بـ"المؤرخين الجدد"، لكن ما كتبوه لم يقدّم إضافة معلوماتية لما وثقه الفلسطينيون، بقدر ما كان إضافة نوعيّة بمثابة دليل إدانة للاحتلال، خاصة أن كتاباتهم أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه المجازر كانت مدبرة ومنظمة ومدارة من قبل كبار الشخصيات في الحركة الصهيوينة العالمية والوكالة اليهودية.

وقد حاول بعض هؤلاء المؤرخين تبرير ما جرى، وأبرزهم بني موريس Benny Morris صاحب عبارة "في الحرب تجري الأمور كما في الحرب"، مما يشير إلى أنه حتى الأكاديميا الإسرائيلية لم تسلم من ثقافة القتل والاعتداء التي تسيطر على المجتمع الإسرائيلي؛ وقد صرّح بني موريس:

> "..كما أن طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين سنة 1948 لم يكن خطأً أو جريمة حرب، بل إن الخطأ الذي ستدفع "إسرائيل" ثمنه هو عدم إكمال ديفيد بن جوريون[David Ben-Gurion] مهمة "تنظيف" فلسطين الانتدابية من العرب. ورغم ذلك فإن الظروف المقبلة يمكن أن تجعل عملية طرد العرب من فلسطين ضرورة لا بدّ منها"![11].



في ظل الاحتفالات المئوية للمشروع الصهيوني، واليوبيل الخمسين لإقامة "دولة إسرائيل"، تظهر لنا اللوحة تاريخاً منسياً لن يسرّ أحداً. فقبل 60 عاماً، وعلى وجه التحديد في 1937/11/14، نفذت أكبر عملية إرهابية يهودية ضد العرب، وكان حصاد ذلك اليوم الذي أطلق عليه "يوم الأحد الأسود" سبعة قتلى من العرب، وكانت هذه العملية مؤشر البداية لحملة إرهاب يهودية استمرت حتى سنة 1948 وإقامة الجيش الإسرائيلي، وقامت المنظمات اليهودية خلالها بتنفيذ مئات العمليات الإرهابية ضد العرب وأسفرت عن مقتل المئات (...) إن الإرهابيين اليهود كانوا أول من استخدم تكتيك تنفيذ عدة عمليات إرهابية في وقت واحد وأماكن مختلفة (...) إن الإرهاب اليهودي كان أول من وضع عبوات ناسفة في أماكن عامة تغص بالحياة مثل الأسواق ومحطات المواصلات، وكان أول من استخدم قطع الحديد لمضاعفة الفتك، وأول من استخدم السيارات المتفجرة...

عن الملحق الأسبوعي لجريدة هآرتس

➤ نواف الزرو، موسوعة الهولوكوست الفلسطيني المفتوح (عمّان: دار مجدلاوي للنشر، 2008)، ص71.

ووصل الحد بالإسرائيليين، بأن قاموا منذ سنة 1951 بالاعتداءات/ التفجيرات ضد الكنس اليهودية في العراق، من أجل إجبار اليهود على الرحيل إلى "إسرائيل".

الصحافي والمؤرخ الإسرائيلي توم سيغف بتاريخ 2006/10/4

➤ نواف الزرو، موسوعة الهولوكوست الفلسطيني المفتوح، ص71.



أما أبرز أعمال "المؤرخين الجدد" فهو كتاب إيلان بابه Ilan Pappe "التطهير العرقي في فلسطين"، حيث يوضح أن ما حدث سنة 1948 كان "تطهيراً عرقياً" وفق خطة مدروسة ومعدّة بعناية[12]. وقد أثار الكتاب ضجة كبرى عند صدوره في سنة 2006. لكن مما يؤلم إنسانية الفلسطيني، أن هذه المجازر لم تلقَ اهتماماً واسعاً إلا بعد الإفراج عن الوثائق، وتمكُّن بابه وأقرانه من الاقتراب إلى الرواية الفلسطينية لأحداث النكبة سنة 1948؛ في حين كان الكثير من الكتّاب والباحثين الأوروبيين والأمريكيين ساكنين تجاه الرواية الفلسطينية، وكأن رواية الضحية غير جديرة أن تؤخذ كوثيقة، مثلما هو الحال مع رواية الجلاد. مع العلم أن سلطات الاحتلال لم تفرج حتى اليوم (2009) عن العديد من الوثائق السرية والمهمة المتعلقة بتلك الفترة.

وإذا ما أردنا تلخيص السمات الأساسية للمجازر التي ارتكبت خلال هاتين السنتين، نشير إلى كونها تركّز على ترويع السكان، وقتلهم أو طردهم، وكان مألوفاً فيها إلى حد بعيد تشويه الجثث وتركها في العراء، وقطع أيادي وآذان النساء وسرق مصاغهنّ، وتفجير المنازل على رؤوس ساكنيها، واغتصاب النساء والفتيات، والقتل الجماعي والعشوائي، وإطلاق النار على المدنيين الهاربين بحياتهم. وما حصل في دير ياسين لم يكن مختلفاً في وحشيته وبشاعته عما حصل في المجازر الأخرى، بل كان إلى حد بعيد بحسب شهادة المؤرخ والباحث في الجيش الإسرائيلي أرييه يتسحاقي Aryeh yitzhaki "طابعاً مألوفاً لاحتلال قرية عربية"[13].



2. الفترة 1949-1967:

بعد إعلان دولة الاحتلال، تذرّعت سلطاتها بأن المجازر التي حدثت خلال العامين السابقين (مجازر النكبة والطرد) كانت تحدث من قبل فرق عسكرية منشقة في زحمة المعارك وانشغالات الحرب، وعدم السيطرة على المشاعر. إلا أن ما شهدته فترة الخمسينيات من مجازر داخل الخط الأخضر وخارجه، أكّدت بما لا يدع مجالاً للشك أننا أمام تأسيس دولة من الإرهابيين، لا يختلف جيشها عن العصابات، وهو الذي تأسس أصلاً عليها. وعلى الرغم من أن المجازر التي شهدتها هذه الفترة كانت أقل من سابقتها، إلا أنها لم تكن أقل همجية، وقدّر عددها بـ 19 مجزرة، ارتكبت جميعها في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وذهب ضحيتها أكثر من 1,500 فلسطيني[14]. واعتمدت مجازر هذه الفترة بمعظمها على عنصر المفاجأة، وكان آخرها المجازر التي ارتكبت خلال حرب 1967 في القدس ورفح.

وفي العاشر من آذار/ مارس 1998، فضحت مجزرة جديدة عنصرية الاحتلال وهمجيته، عندما قام جندي يرتدي سترة كتب عليها "ولدت كي أقتل" (Born to Kill)، قام بإطلاق النار على باص يقل عمالاً فلسطينيين في طريقهم إلى عملهم، فاستشهد ثلاثة عمال وجرح تسعة آخرون.

➤ نواف الزرو، الهولوكوست الفلسطيني المفتوح، (عمّان: دار مجدلاوي للنشر، 2008)، ج 1، ص 171.





3. الفترة ما بعد 1967:

شكّلت سنة 1967 فاصلاً –وإن كان هشاً– بين مرحلتين؛ مرحلة كانت المجازر ترتكب فيها بدون حساب، وكان التعتيم ممكناً إلى حدّ كبير، بهدف طرد أكبر قدر ممكن من العرب لإقامة دولة الاحتلال اليهودية. ومرحلة ثانية باتت فيها ممارسات الاحتلال في متناول وسائل الإعلام، وتشكل بالتالي تهديداً لـ"صورة" الكيان أمام الرأي العام العالمي.

لكن هذا لم يحل دون متابعة الاحتلال لاعتداءاته، وقد ارتكب بين سنتي 1967 و2000 عدداً من المجازر التي استهدفت بمعظمها اللاجئين الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، ثم في داخلها مع بدء الانتفاضة الأولى (الانتفاضة المباركة) سنة 1987. و قد عرفت هذه المجازر بارتفاع عدد الشهداء فيها، خاصة مع تطور الأسلحة المستخدمة. ومع مجزرة صبرا وشاتيلا (1982) ثم مجزرة الأقصى (1990) والحرم الإبراهيمي (1994)، صارت المادة الإعلامية المنتشرة عامل ضغط كبير على سلطات الاحتلال، شكلت بسببها لجان تحقيق – وإن صورية – في هذه المجازر.



بطاقة ضحية



سعاد (سبعة أعوام) وسمر (أربعة أعوام) وأمل (عام ونصف) خالد عبد ربه
مكان الاستشهاد: عزبة عبد ربه شرق بلدة جباليا شمال قطاع غزة
أداة الجريمة: رصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي "إم16"

يروي الأب خالد عبد ربه بصوتٍ حملت نبراته تعب الأسابيع الماضية ووجهٍ اختصرت تفاصيله شراسة العدوان الإسرائيلي ما جرى:

زاد انتشار الدبابات وفجأة ارتفعت أصوات الجنود تأمرنا بمغادرة المنزل. خرجت أنا وزوجتي وبناتي الثلاثة. مشينا لخطوات قصيرة. لمحنا جنديان فوق ظهر الدبابة يلتهمان شرائح البطاطس والشوكولا، وفجأة شرّع أحدهم بإطلاق النار من بندقيته مباشرة صوب بناتي وبشكلٍ جنوني...



أكثر من عشرين رصاصة اخترقت صدر سعاد ومزقت جسدها الغض فلفظت أنفاسها على الفور. أما أمل فنزفت دماً كثيراً وغزيراً و"تفتت" ظهرها وبطنها. طارت دميتها التي تحملها ووقعت أرضاً دونما رأس إلى جانب صاحبتها المضرجة باللون الأحمر.

سمر لم تقتلها الرصاصات المنهمرة على جسدها كما المطر، فقط أجلسَتْها على سرير في بلجيكا بعد أن استكملت علاجاً أولياً في مصر. تجلس وثمة لافتة حزينة تحوم فوق رأسها: "إن بقيت حية فستعيش أيامها وسنواتها وهي مُستلقية على ظهرها... ولن يكون بإمكانها أن تتحرك أبداً".



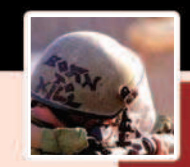
➤ متحف هولوكوست فلسطين، موقع إسلام أون لاين، انظر:
http://www.islamonline.net/Arabic/in_depth/GazaHolocaustMuseum/#


BORN
TO
KILL

ثالثاً: أبرز المجازر الإسرائيلية
(1948-2009)

1. نسف فندق الملك داود:

دُشّن فندق الملك داود سنة 1930، وكان حينها أضخم فندق في الشرق الأدنى. وإبان الحرب العالمية الثانية، خصص الجناح الجنوبي للفندق لإسكان المؤسسات المركزية في نظام الحكم البريطاني. وبعد تصاعد الأحداث في فلسطين، تحول فندق الملك داود إلى قلعة بريطانية، وسط مدينة القدس، فأصبح مقراً للشرطة العسكرية والمدنية، بما فيها مكتب التحقيقات الخاصة البريطاني[15].

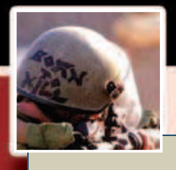


يقول مناحيم بيغن، قائد منظمة الأرغون الإرهابية: لقد نفذنا العملية الشاقة، بناء على طلب منظمة الهاغاناه Haganah، وكان أهم هدف بالنسبة لمنظمة الهاغاناه آنذاك هو إتلاف الوثائق التي صورت من مبنى الوكالة اليهودية، والتي أكدت معرفة الوكالة اليهودية بنشاطات الهاغاناه، ومن ضمن هذه الوثائق تقرير بقلم موشيه شاريت Moshe Sharett، رئيس الدائرة السياسية التابعة للوكالة اليهودية آنذاك، وأكد هذا التقرير بأنه كان يعلم بالعمل التخريبي الذي وقع في الخط الحديدي. وخشي أعضاء الوكالة اليهودية ومنظمة الهاغاناه، أن تعلن بريطانيا عن عدم شرعية الوكالة اليهودية.

وكانت الحكومة البريطانية، وبالتحديد المندوب السامي البريطاني كانينغهام Cunningham قد أمر، في أعقاب توتر العلاقات بين حكومة الانتداب البريطانية والوكالة اليهودية، الجيش البريطاني باحتلال مبنى الوكالة اليهودية. وأخذ البريطانيون من مبنى الوكالة تقارير ووثائق مهمّة عن نشاطات المنظمات الإرهابية الصهيونية في فلسطين وخارجها، كما حملوا معهم جزءاً مكتوباً على الآلة الكاتبة، طبق الأصل، من تقرير عن خطاب موشيه شاريت، الذي ألقاه في المجلس الصهيوني العام، وقد امتدح فيه نسف الجسور والخطوط الحديدية[16].

وقائع العملية

اتفقت المنظمات الصهيونية الثلاثة؛ الهاغاناه والأرجون وشتيرن Stern، على تكليف الإرهابي بيغن بتنفيذ عملية نسف الفندق. وفي 1946/7/22، انفجرت سبع علب حليب، تحتوي على 350 كغ من المتفجرات في الفندق، ودمرت الجناح

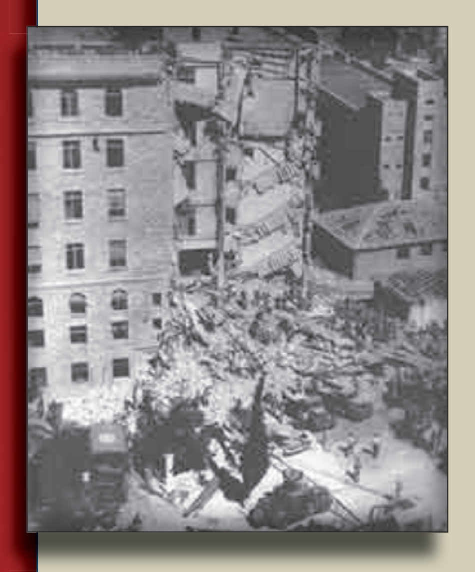


الأيمن، الذي كانت توجد فيه مكاتب حكومة الانتداب والجيش البريطاني.

وعن القصة الكاملة لعملية نسف فندق الملك داود، نشرت جريدة يديعوت أحرونوت بتاريخ 1979/7/6 ما يلي: بدأت منظمة الأرجون العمل في الساعة 5:30 صباحاً. وبين الساعة 12:20و12:25، انفجرت قنبلة صغيرة، كانت قد وضعتها مجموعة أخرى تابعة للمنظمة في عربة بائع عربي متجول على بعد أمتار معدودة من الفندق.

وقد حول الانفجار الجناح الجنوبي الغربي من الفندق إلى كومة من الركام والغبار، وانهارت الطوابق الستة المؤلفة من 28 غرفة، وبدت كأنها قطعت تماماً من جناحها الجنوبي الغربي.

لقد أدى الانفجار إلى مقتل 91 شخصاً، بينهم 41 عربياً و28 بريطانياً و17 يهودياً وخمسة آخرين. وجاء في تقرير الشرطة:



فندق الملك داود بعد تفجيره على يد العصابات الصهيونية في 1946/7/22.

وفي سنة 2006، أقام مركز مناحيم بيغن للدراسات والأبحاث مؤتمراً في "الذكرى الستين لتفجير الفندق"، ونظمت على هامشه زيارة للفندق. وفي كلمة لبنيامين نتنياهو في المناسبة، أشاد بالعمل قائلاً إن "منفذيه تحلوا بالأخلاق الواجبة عندما اتصلوا بالمسؤولين البريطانيين في الفندق وحذروهم من وجود قنبلة ستنفجر"، مما أثار استياء بريطانيا لما وصفته "إحياء ذكرى عمل إرهابي لا يختلف اثنان على طبيعته".



إن عدد القتلى ارتفع بسبب الانفجار الأول، الذي جعل الكثير من نزلاء الفندق يتجهون إلى نوافذ الجناح الجنوبي الغربي، لرؤية ما حدث في الشارع[17].

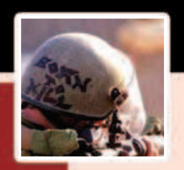
2. مجزرة دير ياسين:

قرية دير ياسين، قرية صغيرة هادئة، تقع غربي القدس، وترتفع 2,570 قدماً (أي 770 متراً) عن سطح البحر.

وفي سنة 1922، كان عدد سكان القرية 252 نسمة، وارتفع العدد إلى 429 نسمة في سنة 1931[18]، ليصل سنة 1948 إلى حوالي 750 نسمة يقطنون في 144 منزلاً[19].

لم تدخل قرية دير ياسين التاريخ قبل المذبحة الوحشية التي شهدتها، ولم يبقَ أهلُها فيها بعد النكبة. إنها مفارقةٌ عجيبة... أن تدمَّر وتفرَّغ القرية في يوم دخولها التاريخ!!.

لم تكن مجزرة دير ياسين هي الأولى من سلسلة المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية، فقد سبقتها جرائم عديدة ومجازر وحشية أكبر. إلا أن هذه المجزرة تميزت بكونها حدثت في قرية قريبة من القدس، ودخلها مندوبو الصليب الأحمر ونقلوا شهاداتهم للعالم قبل إخفاء معالم الجريمة. وقد نقل المعتدون الصهاينة مساء ذلك اليوم (الجمعة 1948/4/9) 150 أسيراً من الشيوخ والأطفال والنساء في شاحنات، وطافوا بهم في "موكب نصر" في الأحياء اليهودية، ثم ألقوا بهم على الحدود مع العرب. كما عقد المجرمون مؤتمراً صحفياً دعوا إليه ممثلي الصحف والإذاعات الأمريكية، وتباهوا فيه



بنصرهم "العسكري". وقد ظهر الإحراج على قادة العدو، واضطروا إلى تكذيب اشتراك قواتهم في الهجوم.

غير أن العصابات الصهيونية دمّرت مئات القرى دون أن تعلن ذلك أو تفخر به؛ وكانوا يفهمون اللعبة الإعلامية وشبكة العلاقات العامة وقنوات الضخ للرأي العام.

ولهذه الأسباب باتت مجزرة دير ياسين رمزاً مكثّفاً لجريمة النكبة، وباتت تحمل رمز "ضحية" النكبة الأولى، كونها المجزرة الأكبر. غير أن الحقيقة ليست كذلك، فدير ياسين لم تكن المجزرة الأكبر، بل كانت المجزرة الأعلى صوتاً وضجيجاً، لأن من ارتكبها كان يرغب بالإعلان عنها لأسباب شعبية داخلية، ولبثّ الهلع في نفوس العرب الباقين في قراهم، وقد حدث ذلك.

وقائع المجزرة

في اليوم التالي لاستشهاد عبد القادر الحسيني في 1949/4/8، وفي الساعة الواحدة تقريباً من صباح يوم الجمعة، تحركت القوات الصهيونية المهاجمة من قواعدها، كي تكون في مواقعها المحددة لها في أطراف القرية وفق خطة الهجوم عند ساعة الصفر؛ أي الخامسة والدقيقة الثلاثين فجراً (بدأ الهجوم قبل ساعة من موعده بسبب أخطاء تقنية).

كانت الخطة أن لا يباشر المهاجمون إطلاق النار قبل إحكام الطوق على القرية من الشمال والشرق والجنوب والغرب، على أن تكون إشارة



البدء صلية ضوئية من مدفع رشاش[20]. وشهدت أطراف القرية معارك عنيفة تنقلت من بيت إلى بيت، ودافع أهل القرية دفاعاً مشهوداً، وبدأ المهاجمون من الأرجون وشتيرن يتكبّدون الخسائر الجسيمة ويتراجعون.

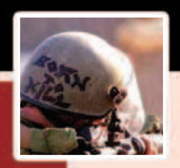
بيد أن المعركة تحولت لمصلحة المهاجمين مع تدخُّل البلماخ Palmach (الجناح العسكري للهاغاناه)، وتزامن ذلك مع شحّ متزايد في الذخيرة لدى المدافعين بلغ حدّ النفاد[21]. وكان للنساء دور فاعل في الدفاع عن القرية، وفي مقدمتهم الشهيدة حياة سالم البلبيسي معلمة مدرسة البنات[22].

ويروي بيغن في حديثه عن المذبحة، أن العرب دافعوا عن بيوتهم ونسائهم وأطفالهم بقوة، فكان القتال يدور من منزل إلى منزل، وكلما احتل اليهود منزلاً فجّروه بمن فيه من سكان بالمتفجرات





منظر عام لقرية دير ياسين اليوم، وقد حولتها سلطات الاحتلال إلى مصحة نفسية، ويمنع أي كان من الاقتراب من البيوت والساحات.

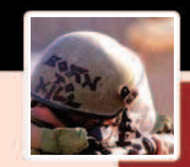


القوية (TNT) التي أحضروها لهذا الغرض[23]. ويقول موردخاي رعنان في شهادته لإيلان كفير من جريدة يديعوت أحرونوت العبرية في 1972/4/4[24]:

> نسفنا المنزل الأول، وبعد كل ربع ساعة كنا ننسف منزلاً آخر، ولم يكن لدينا أي فكرة عمن داخل المنازل، واعتبرنا كل منزل حصناً قائماً بحدّ ذاته، ووصلنا بهذه الطريقة إلى المنزل الذي أصيب فيه "يفتاح" قائد قوة إيتسل الأمامية المهاجمة، فتبين لنا أنه توفي، وتمركز أحد المقاتلين الشباب حاملاً مدفعاً رشاشاً، وأنذرنا سكان المنزل بالاستسلام، فخرجوا رافعي الأيدي، بعد أن شاهدوا ما حصل للمنازل الأخرى، فضغط الشاب على زناد المدفع، فقتلهم جميعاً بصلية واحدة صارخاً "من أجلك يا يفتاح" وكانوا تسعة بينهم امرأة وطفل.

في يوم الهجوم، انطلقت مجموعة من عصابة شتيرن تتقدمهم سيارة مصفحة تحمل مكبراً للصوت، وكان هدفهم الوصول إلى قلب القرية. وكان المذياع يقول للعرب: "إنكم مهاجَمون بقوى أكبر منكم. إن المخرج الغربي لدير ياسين الذي يؤدي إلى عين كارم مفتوح أمامكم، فاهربوا منه سريعاً وأنقذوا أرواحكم". لكن سكان القرية الذين صدقوا النداء وخرجوا من بيوتهم هاربين، اصطيدوا برصاص الإرهابيين الصهيونيين. أما الذين بقوا في بيوتهم ومعظمهم من النساء والأطفال والشيوخ، فكان لا بدّ من الإجهاز عليهم. فأخذ اليهود يلقون القنابل داخل البيوت فيدمرونها على من فيها[25].

الروايات التي يرويها الشهود، في كتاب الخالدي، تظهر بالتفاصيل كيف كانوا يرمون القنابل على من لا يخرجون من البيوت، ويبتزّون من يخرج ليسلم ماله لهم ثم يقتلونه، ومما ترويه عزيزة إسماعيل عطية[26]:



هربت إلى دار المختار فرأيت الحاجة فضية (60 عاماً) زوجة المختار، وإلى جانبها جثتا ابنَيْ ابنيها؛ سمّور خليل (12 عاماً) وحسين إسماعيل (15 عاماً)، وأخذت أصرخ وأبكي، وحاولت أن أهرب إلا أنهم أمسكوا بي، قلت أريد أن أذهب إلى داري حتى أرى أولادي الصغار. قالوا أين دارك؟... فأخذوا يضربوني بأعقاب البنادق ويقولون "امشي". وتابعت السير حتى وصلت بالقرب من دار الحاج عايش خليل وإذ به قتيلاً (55 عاماً)، وبجانبه جثتا زوجته حلوة زيدان (50 عاماً) وابنهما محمد (23 عاماً)... وشاهدت في الطريق إلى بيت مصطفى عيد وعند منزل محمد عيد جثة والد زوجي الحاج أسعد رضوان (85 عاماً)، وشاهدتُ اثنين من اليهود يركلان طربوشه، كما شاهدتُ جثة موسى سمّور (48 عاماً) بجانب داره مقطوعة اليدين.

وتروي زينب سمّور أن أختها الأسيرة رأت خالها وزوجته وزوجة ابنه وأطفال العائلة جميعاً قتلى يسبحون في بركة من الدماء، ووجدت طفلة رضيعة ممسكة بثدي أمها باكية، فما كان من الحارس إلا أن صوّب الرشاش على الطفلة وقتلها... وتروي فاطمة (أم صفية) أنه عندما أسروا الشيخ يوسف أحمد حميدة (70 عاماً)، جذبوه من لحيته وشتموه قبل إعدامه[27].

أما الأسيرات فقد تمّ تفتيشهن بأسلوب علني مهين، تناول الألبسة الداخلية من قبل يهوديات مسلحات، ووصلت بهنّ الوحشية إلى حدّ تمزيق الآذان وهنّ ينتزعن الأقراط. وبعد القتل والتشريد والأسر، تفرّغ المهاجمون للنهب، فسرقوا كميات كبيرة من المال ونبشوا البيوت والخزائن، بل وقد دبّ الخلاف بين القادة والعناصر، واستاء أعضاء شتيرن من حصة إيتسل الكبيرة من الغنائم.



شهادات غير عربية

لن نكون مبالغين، لمن يظن أن الرواية العربية مبالغ فيها، إذا نقلنا الحقيقة عن أطراف حيادية أجنبية، أو أطراف صهيونية.

ممثل الصليب الأحمر جاك دو رينيه Jacques de Reynier، رفضت الوكالة اليهودية وقوات الهاغاناه أن تمنحاه أي حماية إذا ما قرر الذهاب إلى مكان المجزرة. وعلى الرغم من موقف السلطات السياسية والعسكرية، فإنه تمكن من دخول القرية بسيارة إسعاف، وبصحبته طبيب يهودي. لكن ذلك لم يتم إلا في 11 نيسان/ أبريل[28].

وبينما دو رينيه يحاول دخول أحد المنازل، أحاط به مسلحون صهاينة، وحاولوا منعه من ذلك قائلين إنهم سيأتون إليه بالجثث، لكنه أصرّ ودخل المنزل من دون إذن منهم. وبحسب ما يرويه: "كان كل ما فيه مقلوباً رأساً على عقب، وفيه جثث باردة، والواضح لكل عين ترى أن التطهير جرى بالمدافع الرشاشة والقنابل اليدوية وأُكمل بالسكاكين... كان المشهد المريع ذاته في كل منزل دخلته. ولم أجد حياً غير امرأتين أخريين، إحداهما جدة طاعنة في السن ظلت مختبئة خلف كومة من الحطب طوال اليومين الأخيرين"[29].

ويقول الطبيب اليهودي ألفرد إنجل Alfred Engel، الذي رافق دو رينيه إلى دير ياسين: "كان واضحاً أن المهاجمين انتقلوا من منزل إلى آخر، وأطلقوا النار على الأشخاص عن كثب. ولقد خدمت خمس سنوات طبيباً في الجيش الألماني في الحرب العالمية الأولى، ولم أرَ مشهداً مفزعاً كهذا"[30].



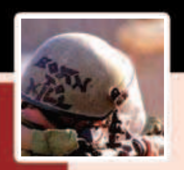
مؤتمر صحفي للجريمة

وفي فخر مذهل بالجريمة، عقد المجرمون في مستوطنة جفعات شاؤول Givat Shaul مؤتمراً صحفياً، تحدّث فيه موردخاي رعنان Mordechai Raanan، الذي كان محاطاً بأعوانه وهم يحملون بأيديهم المدافع الرشاشة الخفيفة. ونقل من المؤتمر مراسل الأسوشييتد برس Associated Press عن رعنان قول الأخير:

"يسوؤني أن أُعلمكم أننا قمنا بحملة تأديبية على قرية دير ياسين العربية القريبة من هنا، لِما كان شبابها يقومون به من تحرش واستفزاز بالأهلين اليهود، فأبدناهم عن بكرة أبيهم ودمرنا قريتهم عبرة لغيرهم. ويسوؤنا أن نعلمكم أننا نعترف بتقتيل عدد من النساء والأطفال تعرضوا لخطوط نيران بنادقنا ومدفعيتنا الرشاشة"[31].

ويقول المؤرخ الإسرائيلي ميلشتاين Milstein أن رعنان أجاب عن أسئلة الصحفيين بقوله إن عدد القتلى العرب 245؛ وفي الليلة نفسها (الجمعة)، أذاعت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) (BBC) هذا الرقم، مضيفةً أن معظمهم من النساء والأطفال[32]. وشاع أن عدد القتلى بلغ 250 عربياً، منهم 25 امرأة حبلى بقرت بطونهنّ وهن على قيد الحياة بروؤس الحراب، و52 طفلاً قطعت أوصالهم أمام أمهاتهم، و60 امرأة وفتاة أخرى[33].

وتتفق معظم المصادر العربية والدولية والصهيونية على أن عدد شهداء دير ياسين هو 254 شهيداً. وتضمّ القائمة التي أعدها الخالدي مائة شهيد، وتظهر



فيها القسوة المتعمّدة والهمجية في قتل النساء والأطفال والشيوخ أثناء المجزرة. كما تبيّن أن نسبة الأطفال والنساء والكهول (46-60 عاماً) والشيوخ (61-90 عاماً) تشكّل 75% من مجموع الشهداء[34].

وحين يتخذ الحدث صفة المجزرة المتعمدة، فإن الخطورة لا تكمن فقط في عدد القتلى، وإنما تظهر أيضاً في تكريس مبدأ الإجرام والقتل المتعمد للمدنيين، فالجريمة هي الجريمة، والذبح هو الذبح، والتاريخ لن يرحم القاتل المتعمد سواء قلّ قتلاه أم كثروا.

كان جلّ أفراد العصابة، سواء الرجال منهم أو النساء، من الأحداث، وبعضهم في سن المراهقة. كانوا جميعاً مدججين بالسلاح، يحملون المسدسات والرشاشات والقنابل والسكاكين الطويلة. وكان معظم السكاكين ملطخاً بالدماء. واقتربت مني شابة وسيمة ذات عينين مجرمتين وأرتني، بتباه، سكينتها التي كانت ما زالت تقطر دماً. وكان واضحاً أنّ هذا هو فريق التطهير (أي الإجهاز على الجرحى)، وأنه كان يقوم بمهمته خير قيام.

هكذا وصف مندوب الصليب الأحمر الدولي في القدس جاك دو رينييه ما شاهده بعد يومين من مجزرة دير ياسين.



➤ وليد الخالدي، **دير ياسين الجمعة 1948/4/9** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999)، ص 96.



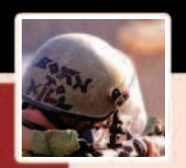
3. مجازر اللدّ والرملة:

شهدت مدينتا اللد والرملة أكبر عمليات الترحيل والقتل الجماعي، ففي حزيران/ يونيو 1948، خيّر الصهاينة أهالي مدينة الرملة بين النزوح أو السجن الجماعي، كخدعة قاموا من خلالها بقتل الكثير من أهالي المدينة التي لم يبقَ فيها بعد هذه المجزرة سوى 25 عائلة عربية (قدّر عدد القتلى بالمئات). وألقيت جثث الشهداء على الطريق العام "الرملة – اللد"[35].

وفي 1948/7/11، وبعد أن قامت الكتيبة الصهيونية رقم 89 بقيادة موشيه ديان باحتلال اللد، نادى الإسرائيليون بمكبرات الصوت على العرب بأن كل من دخل مسجد دهمش فهو آمن. لكن بعد أن تمت مهاجمة جنود الصهاينة بقنبلة يدوية دفاعاً عن القرية، قام الجنود باقتحام المسجد، وارتكبوا بداخله مذبحة ما تزال دماؤها علامة في المسجد حتى اليوم. وترك الإسرائيليون الجثث (80-100 فلسطيني) في المسجد تتحلل لمدة عشرة أيام في حر الصيف[36]، في حين قدرت مصادر عربية عدد الشهداء داخل المسجد بـ 176 شهيد[37].

وكان ديان أمر خلال الاقتحام بإطلاق النار على أي شخص في الشارع، بل وفي كل بيت. كما تمّ إطلاق النار على الهاربين الذين أجبروا على الرحيل سيراً على الأقدام. وكانت الحصيلة النهائية لهذا اليوم الدامي 426 شهيداً من أهالي المدينة[38].

واستغل الإسرائيليون الرعب الذي ساد في أوساط القرى العربية المجاورة بعيد ارتكاب المجزرة، فأجبروا جميع السكان على الرحيل من اللد والرملة

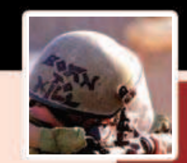


(60-70 ألف)، وجرّدوهم من جميع ممتلكاتهم. وقد كان إسحاق رابين أيضاً من قادة الكتيبة التي ارتكبت هذه الفظاعات، وقد قال: "لم يكن من الممكن بأية حال تجنب استخدام القوة إذا أردنا أن نجبر السكان على الرحيل سيراً على الأقدام لمسافة تقارب 10-15 أميال". وقد توفي على الطريق بسبب الحر الشديد والعطش، قرابة 350 فلسطيني، والكثير ممن ظل حياً وتمكن من الوصول إلى رام الله اضطر إلى الارتواء من بوله[39].

كما نهبت العصابات الصهيونية المدينة، ونقلت 1,800 شاحنة محمّلة بالأغراض المسروقة[40].

4. مجزرة الطنطورة:

حالة قرية الطنطورة فريدة من نوعها، فهي مثل الدوايمة؛ مجزرة معروفة للجميع، لكن أولئك المتشدّقين بـ"طهارة السلاح" أخفوا معالم الجريمة. حتى الوثائق الإسرائيلية التي اطلع عليها "المؤرخون الجدد" لم تقارب الحقيقة. ولأن هذه الوثائق (مع شهادات يهودية) كانت –تقريباً– هي المصدر الوحيد للمؤرخين، فإنهم لم يأتوا على ذكر مجزرة الطنطورة. وهو ما لفت إليه المؤرخ الإسرائيلي تيد كاتس Ted Katz بقوله: "يبدو أن بني موريس، الذي يصف بتوسع نسبي المعركة الأخيرة على الطنطورة، في ليل 22-23 أيار 1948، يستمد معظم معلوماته في هذه الحالة من كتاب غرشون ريفلين وصفي سيناي "لواء الكسندروني في حرب التحرير"، ومن تسجيلات عسكرية رسمية كشفت أمامه"[41].



تقع الطنطورة على شاطئ البحر، على بعد 24 كم إلى الجنوب من حيفا. ارتفع عدد سكانها سنة 1944 إلى 1,490عربياً. في أيار/ مايو كانت قرية الطنطورة من أواخر القرى العربية الباقية في شريط السهل الساحلي. وبعد احتلالها، طردت الهاغاناه مَنْ بقي حياً من سكانها بدايةً إلى قرية الفريديس، ثم إلى خارج الرقعة التي كانت "إسرائيل" تحتلها في صيف سنة 1948[42].

في ليلة 22-23 أيار/ مايو 1948، انقضّ "ملائكة الموت" من الكتيبة الثالثة من لواء الكسندروني التابع للهاغاناه، على قرية الطنطورة، وارتكبوا مجزرة بالعزّل من أبنائها، تناقلت روايتها الأجيال الفلسطينية شفوياً، إلا أنها لم تحظَ بالانتشار الذي حظيت به باقي المجازر. وظلت هذه المجزرة دفينة حتى سنة 2000، حين تقدم الطالب في جامعة حيفا تيد كاتس برسالته لنيل الماجستير في جامعة حيفا، تؤكد وقوع المجزرة في الطنطورة، والتي راح ضحيتها نحو 200 شخص من مختلف الأعمار والأجناس. ولقد أثار نشر الدراسة زوبعة إعلامية ما لبثت أن هدأت[43].

وقائع المجزرة

اقتحم الجنود القرية، واقتادوا الشباب إلى بيت شبيب الدسوقي على شاطئ البحر، ودعوا بمكبرات الصوت الجميع، بمن فيهم الأطفال والنساء، لمغادرة بيوتهم. وكانت في حوزة الجنود قائمة بأسماء الفلسطينيين الذين عملوا في الشرطة البريطانية، كما اختاروا شباباً بشكل عشوائي. وكانوا يقتادون كل مجموعة على حدة إلى المقبرة.



عندما حملونا في سيارات شحن، كانت جثث القتلى تحت أنظارنا مكوّمة مثل أشجار مقطّعة. شاهدت امرأة جثة ابن أخيها بين القتلى، وهو محمد عوض أبو إدريس، ولم تكن تعرف حين صرخت ألماً عليه أن أولادها الثلاثة قتلوا أيضاً. وهذا ما عرفناه فيما بعد، وهم خليل ومصطفى وأحمد سليمان السلبود. وعندما علمت أصيبت باختلال عقلي، لكنها بقيت تقول إنهم أحياء ويعيشون في مصر، وسوف يعودون. ماتت وهي تنتظرهم.

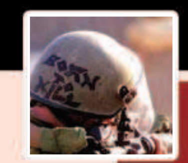
محمد إبراهيم أبو عمرو، مواليد 1935، مقيم بمخيم اليرموك (دمشق، سوريا)

أثناء نقل الجثث، سمعت جندياً يسأل شاباً يبكي وهو ينقل الجثث، لماذا تبكي؟ قال: قتل اثنان من إخوتي. وهو نفسه قتل فيما بعد برصاص جندي يهودي بعد الانتهاء من جمع الجثث، وتوسل إليه قبل موته قائلاً له: هذه جثة أخي خليل، وتلك جثة أخي أحمد، ولم يبق لأمي سواي، فرد عليه القاتل: ولماذا حياتك؟ وأطلق عليه النار. واسمه: مصطفى السلبود.

عند المقبرة، كانت سيارة فيها مدنيون يهود، بعضهم يصفق ويغني، وآخرون يصمتون تماماً.

شهادة محمد كامل الدسوقي، مواليد 1953، مقيم بمخيم الرمل (اللاذقية، سوريا)

➤ مصطفى الولي، "شهود عيان يروون أحداث مجزرة الطنطورة،" مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 43، صيف 2000.



وذكرت شهادات إسرائيلية أن الجنود قادوا الأسرى الفلسطينيين في مجموعات إلى مسافة لا تقل عن 200م وأطلقوا عليهم الرصاص. وجاء إلى هناك شخص يهودي وقال: ابن عمي قتل في معركة قلقيلية – كفار سابا. فسمع ذلك قائده، فأمر بأخذ مجموعة من الفلسطينيين (5-7) جانباً، وأعدموهم رمياً بالرصاص. بعد ذلك جاء يهودي آخر وقال: "أخي قُتل في إحدى المعارك". عندها أمره القائد بأخذ مجموعة أكبر وأعدموهم. وعلى هذا النحو استمرت عملية القتل؛ في مقابل كل يهودي يزعم أحد الجنود أنه قتل، كان الضابط يأمر بقتل 5-10 فلسطينيين[44].

ومن الشهود، يروي محمد أبو هنا: "...وتكفلت مجندات بتفتيش النساء، فصادرن منهن الأموال والحلي ووضعنها في خوذة عسكرية ولم يرجعنها إلى أصحابها ساعة طردونا إلى الفريديس. كان الجنود [يأخذون] من التجمع مجموعات من الرجال، وكنت أسمع صوت زخات رصاص بعد مغادرة كل مجموعة"[45].

ويروي فتحي الطنجي "أمرونا بالحفر، فحفرنا حفرة واسعة بطول أربعين متراً وعرض مترين. وعندما انتهينا أمرونا بدفن الجثث. وكان ذلك صعباً علينا. فقاموا هم بالمهمة، إذ راحوا يرمون الجثث دون أدنى احترام"[46]. أما من بقي بعد إطلاق النار حياً، فيشير الطنجي في شهادته إلى دفنهم أحياء، إذ يقول: "وأكثر المشاهد قسوة كان عند دفن بعض الشبان الذين كانت أعضاؤهم تتحرك، وكان واضحاً للجميع أنهم ما زالوا أحياء"[47].



5. مجزرة الدوايمة:

في 1948/10/29، ارتكب جنود الاحتلال مجزرة الدوايمة (قضاء الخليل) بقتلهم أكثر من 500 شخص، بينهم 300 شخص من أهالي القرية، والباقون من أبناء القرى الأخرى الذين لجأوا إلى الدوايمة، بعد سقوط قراهم في فترات سابقة.

"الدوايمة! ليست اكتشافاً جديداً، إنها قصة معروفة!" هكذا قال البروفسور جنرال مناحيم ميلسون Menachem Milson لمراسلة جريدة "حداشوت" الإسرائيلية، التي كانت أول وسيلة إعلام إسرائيلية تكشف عن المجزرة بعد 36 عاماً على حدوثها. فترد الصحفية: "لم أسمع عنها حتى الآن"، فيجيب: "حين سمعت بالأمر، لأول مرة، أجبت مثلك، ولكن حين بدأت بالاهتمام، اتضح لي أن الأمور معروفة، ولكن القضية أخفيت واستمر الصمت عنها"[48].

في الدوايمة، قُتِلَ في الهجوم الأول ما بين 80 إلى 100 شخص من الرجال والنساء والأطفال العرب. تمّ قتل الأطفال بتكسير جماجمهم بواسطة العِصيّ، ولم يُستثنى أي بيت من الجثث. وتمّ حبس الرجال والنساء في بيوت، دون ماء أو طعام[49]، ثم القيام بتفجير هذه المنازل على من فيها.

يفخر أحد الجنود الإسرائيليين بأنه اغتصب امرأة عربية قبل أن يقتلها رمياً بالرصاص، فيما أجبرت امرأة أخرى كانت قد وضعت مولوداً من فترة قريبة بأن تقوم بتنظيف المكان لعدة أيام قبل أن تقتل هي ووليدها[50]. ولا يبدو أن هناك فرقاً بين المثقفين وغيرهم من الجنود، حيث أقرّ بعض من شهد المجزرة منهم أنها

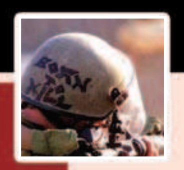


ارتُكبت على يد "قادة عسكريين مثقفين من ذوي المناقبية، وممن كانوا يعتبرون أناساً طيبي السمعة، وقد تحول هؤلاء إلى قتلة ليس في أتون المعارك، بل في إطار عملية طرد وإبادة"[51].

وقد جرت المذبحة على عدة دفعات، أبرزها مذبحة الجامع ومذبحة الكهف، إذ أخذ الجنود يطاردون الأهالي بعد اقتحامهم القرية، ولما وصلوا إلى مسجد الزاوية، وجدوا فيه أكثر من 50 كهلاً، فأجهزوا عليهم جميعاً. و لم يراعِ الإرهابيون حرمة المسجد، فقتلوا المصلين فيه من الشيوخ والدراويش في مسجِد الزاوية، ويضيف إمام المسجد الشيخ محمد سربل: "قاموا بإطلاق النار على كل من كان فيه، و لم يكتفوا بذلك، فقد كان محفور [كان هناك حفر] أساسات في الزاوية من أجل توسيع البناء، وجاءت جرافة وألقت بالجثث داخل هذه الحفر"[52].

وعندما احتمى عدد من الأهالي بأحد الكهوف الكبيرة جنوب القرية، ويدعى "طور الزاغ"، كشف الجنود مكانهم فمضوا إليهم وهم يطلقون النار، حتى وصلوا مدخل الطور، فأخرجوا نحو مائة شخص من الكهف وقتلوهم جميعاً[53].

وسمع المستشار الأمريكي في القدس وليام بردت William Burdett بزيارة فريق الأمم المتحدة للدوايمة، وبعد إجراء الاستقصاءات اللازمة، أرسل تقريراً إلى واشنطن في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر قال فيه: "أشارت تحقيقات الأمم المتحدة إلى وجود مجزرة، ولكن تقديرات المراقبين في تحديد عدد الضحايا



اختلفت من شخص إلى آخر. والمرجح أن ما يقارب الثلاثمائة مدني عربي ذبحوا في القرية"[54].

المؤلم أن المجزرة لم تكن معروفة لغير الفلسطينيين حتى نشرت الجريدة العبرية حداشوت Hadashot في 1984/8/24 تحقيقاً تضمن مقابلة مع مختار القرية، الذي قال إنه أجرى إحصائيات لعدد القتلى في مجازر الدوايمة، فوجد أن عددهم وصل إلى 580 شهيداً. فيما اختلفت معه المراسلة، وخففت العدد إلى 332 شخصاً[55].

باختصار، لقد قتل جنود الاحتلال ضحايا المجزرة؛ وقتل الإعلامُ الأحياءَ الباقين من المجزرة، إذ أهمل قضيتهم ومصابهم حتى حرّكتها الصحافة العبرية.

6. مجزرة قبية:

تعرضت قرية قِبْية، الواقعة على مسافة 22 كم شمال شرقي مدينة القدس و44 كم غربي رام الله، لهجوم ليلي بدأ في الساعة 7:30 من مساء 1953/10/14.

وقد أكّد تقرير الجنرال الدانماركي فان بينيكه Van Bennike، كبير المراقبين الدوليين إلى اجتماع مجلس الأمن يوم 1953/10/27، أن الهجوم الإسرائيلي على قبية كان مبيّتاً، وأن قوات نظامية ترتدي البزّات العسكرية هي التي قامت به، وأن لا صحة للمزاعم الإسرائيلية القائلة بأن سكان مستعمرة طيرة يهودا هم الذين قاموا بهذا الهجوم، انتقاماً لمقتل اثنين من سكان المستعمرة على يد عدد من المتسللين العرب في 1953/10/11، أي قبل يومين من المجزرة[56].



وقد أكدت جريدة الاتحاد الصادرة في حيفا عدد 1984/2/29، أن ديفيد بن جوريون هو الذي أعطى الأوامر لتنفيذ العملية ضد قرية قبية، وقادها أريل شارون، وقتل خلالها 69 مواطناً عربياً بينهم النساء والشيوخ والأطفال[57].

وقائع المجزرة

خرج لتنفيذ العملية سرية مظليين مكونة من 103 جنود، وحوالي 20 جندياً من الوحدة الإرهابية 101. وبدأ الهجوم بقصف مدفعي مركّز وكثيف على مساكن القرية دون تمييز، واستمر حتى وصول القوة الرئيسية إلى تخوم القرية. وفي الوقت الذي كانت وحدات المشاة الإسرائيلية تهاجم السكان وتقتلهم، كانت وحدات المهندسين العسكريين الإسرائيليين تضع شحنات متفجرة حول بعض منازل القرية وتفجّرها بسكانها، تحت حماية المشاة الذين كانوا يطلقون النار على كل من يحاول الفرار من المنازل المعدّة للتفجير. وقد استمرت هذه الأعمال الوحشية حتى الرابعة من صباح 1953/10/15، وأدت إلى تدمير 56 منزلاً ومسجد القرية ومدرستها وخزّان المياه الذي يغذيها بالماء[58].

يقول أريل شارون في مذكراته، حين نصحه موشيه ديان بالتراجع في حال واجه صعوبات: "كلا! إننا نحمل معنا 600 كغ من المتفجرات. وسننفذ الأوامر التي أُعطيناها". كانت هذه الأوامر واضحة تماماً لدى شارون، إذ يقول: "يجب أن تكون قبية أمثولة ومثالاً. وكان عليّ أن أفجّر بنايات القرية وهي قرابة الخمسين. كان ذلك قراراً سياسياً متّخذاً على أعلى المستويات"[59].

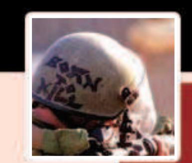


تمت عملية نسف بيوت القرية بالأسلوب التالي: بعد السيطرة على القرية وعلى الطرق المؤدية إليها، افترض جنود الاحتلال أن جميع سكان القرية فروا من بيوتهم؛ فوضعوا المتفجرات في الأدوار الأرضية للبيوت. وقد اعترف المشاركون في العملية فيما بعد بأن تفتيش المنازل كان سطحياً، حيث يدخل أحد الجنود ويطلق النار في البيت، ويسأل: هل يوجد أحد؟ وعندما لا يسمع إجابة يشعل فتيل المتفجرات[60].

وقد حَمّل شارونُ الضحايا أنفسهم مسؤولية هذا العدد الكبير من القتلى، مدعياً أنه "فوجئ" بكثرتهم عند سماعه أخبار الإذاعة الأردنية: "أكّد المذيع مقتل 69 شخصاً، جلّهم من المدنيين، وخصوصاً النساء والأولاد. وهؤلاء لم يكشفوا عن وجودهم عندما دخل المظليون وصرخوا ينذرونهم. وهكذا لم تستطع كل احتياطاتنا تجنّب هذه النتيجة المأساوية!"[61].

ونظراً لعدم إمكانية إخفاء هذه المجزرة، اتخذ الإعلام الإسرائيلي موقفاً هجومياً، ودافع عن المجزرة بقوة، و لم يشهد تاريخ "إسرائيل" تضامناً إعلامياً إلى هذا الحد. وقد لاحظ المراقبون الأجانب ذلك، ومنهم السفير البريطاني فرانسيس إيفانس Francis Evans، الذي قال: "لم تحظَ حكومة إسرائيل في أحيان متقاربة بمثل هذا المدى من وحدة التأييد من طرف الصحافة الإسرائيلية مثلما حظيت في هذه المناسبة"[62].

كل ذلك لم يدفع مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار حازم ضدّ "إسرائيل" فاكتفى بقراره رقم 101 تاريخ 1953/11/24، والذي جاء فيه أن "العمل الانتقامي على



قبية الذي قامت به قوات إسرائيل المسلحة في 14-1953/10/15 وجميع الأعمال المشابهة تشكّل انتهاكاً لنصوص وقف إطلاق النار الصادر بقرار مجلس الأمن رقم 54 (1948)"[63].

7. مجزرة كفر قاسم:

ترتفع قرية كفر قاسم 125 متراً عن سطح البحر، وتقع على بعد 23 كم جنوب بلدة طولكرم. وقد بلغ عدد سكان القرية 622 شخصاً سنة 1922، وارتفع إلى 989 شخصاً سنة 1931، وقدّر بـ 1,460 شخصاً في 1945/4/1[64].

وتمكن الإشارة إلى أربعة عناصر أساسية لمجزرة كفر قاسم، تؤكد أننا أمام جريمة منظمة وإرهاب دولة[65]:

1. مجموعة الأوامر التي صدرت قبل المجزرة والتي مهدت لتنفيذها.
2. المجزرة وأحداثها وبشاعة أعمال القتل التي تمت بدم بارد.
3. المحاكمة الصورية التي انتهت بأحكام خُفِّضَتْ فيما بعد، وانتهت بعفو عام أصدره رئيس الدولة، ليتسلم بعدها المجرمون مناصب رفيعة في الدولة.
4. المصالحة التي كانت، وبكل المعايير، مذبحة أخلاقية ضدّ الضحايا وأسرهم، وضد كفر قاسم بشكل عام.



وقائع المجزرة

عشية العدوان الثلاثي على مصر، رأت قيادة الجيش الإسرائيلي أن تفرض حظر التجوّل على عدد من القرى العربية. وفي 1956/10/29، استدعى قائد كتيبة حرس الحدود يسخار شدمي Issachar Shadmi، الرائد شموئيل ملينكي Shmuel Malinki إلى مقر قيادته، وأبلغه المهمات الموكلة إلى وحدته والتعليمات المتعلقة بطريقة تنفيذها. وطلب شدمي من ملينكي أن يكون منع التجوّل حازماً، ليس باعتقال المخالفين وإنما بإطلاق النار عليهم، مضيفاً: "من الأفضل قتيل واحد [وفي شهادة أخرى عدة قتلى] بدلاً من تعقيدات الاعتقالات". وحين سأل ملينكي عن مصير المواطن الذي يعود من عمله خارج القرية دون أن يعلم بأمر منع التجوّل، قال شدمي: "لا أريد عواطف"، وأضاف بالعربية "الله يرحمه"[66].

توجّه ملينكي إلى مقر قيادته وعقد اجتماعاً حضره ضباط الوحدة، وأبلغهم بتنفيذ حظر التجول على عدد من القرى، مشدداً على الحزم بدون اعتقالات، وقال "من المرغوب أن يسقط بضعة قتلى"[67].

توزعت القوات على القرى العربية في المثلث، واتجهت مجموعة بقيادة الملازم جبرئيل دهان Gabriel Dahan إلى قرية كفر قاسم. وفي الساعة 4:30 من مساء اليوم نفسه، استدعى رقيب من حرس الحدود مختار القرية قاسم صرصور وأبلغه أنه فرض منع التجول، وطلب منه إعلام أهالي القرية بذلك. فقال المختار إن هناك 400 من الأهالي في العمل خارج القرية ولن تكون مدة نصف ساعة كافية لإبلاغهم. فوعد الرقيب أن يدع جميع العائدين من العمل "يمروا على مسؤوليته ومسؤولية الحكومة"[68].



وهكذا، بدأ "الحصاد"، قبل سريان منع التجول، ففي شهادة صالح خليل عيسى، الذي كان ضمن الدفعة الأولى من سائقي الدراجات الهوائية العائدين إلى القرية[69]:

كنت أشتغل في البيارات في ضواحي بيتح تكفا (مستوطنة)، أنا وأبناء عمي الإثنين.. وبانتهائنا من عملنا رجعنا على دراجاتنا إلى البيت في الساعة الرابعة. وعندما وصلنا الجهة الغربية من القرية حوالي الساعة الرابعة والدقيقة الخمسين صادفتنا خلية من ثلاثة جنود. أشاروا إلينا بالوقوف فوقفنا ومددنا أيدينا إلى جيوبنا لإخراج بطاقات الهوية، وذلك لأننا افتكرنا بأنهم يريدون فحصها، وإذ بأحدهم يصدر أمره بإطلاق النار علينا فأطلقوا النار التي من جرائها قتل المرحوم عبد سليم عيسى، وجرحت أنا وابن عمي الثاني أسعد سليم عيسى فسقطنا على الأرض. وفجأة شاهد الجنود دراجات أخرى تقترب وأمرهم الجنود بالوقوف ورأيت بأنهم يبلغون أحد عشر شخصاً وفي إمكاني إعطاء أسماء البعض منهم إذا ما طولبت بذلك. وأصدر أحدهم أمره بهذا اللسان "أحصدوهم" فضربوهم وسقطوا فوقنا.

وأضافت شهادة أخرى[70]:

وفي كل مجموعة من العمال العائدين قتل قسم وجرح قسم آخر، وقليلون فقط نجحوا بالهرب دون أن يصابوا. ولقد راحت نسبة القتلى بين العائدين ترتفع. ففي المجموعة الأخيرة التي كانت مكونة من 14 امرأة وولد و4 رجال، قُتل الجميع سوى فتاة واحدة أصيبت بجروح بالغة.

بلغ عدد الشهداء 49 شهيداً، في قرية لم يتجاوز عدد سكانها الألفي نسمة حينها؛ 43 قتلوا عند مدخل القرية الغربي، بينهم سبعة من الأولاد والبنات،





من صور شهداء مجزرة كفرقاسم

وتسع من النساء والشابات، ومُسنّتان إحداهما عمرها 66 عاماً. أما الثلاثة الذين سقطوا في الطرف الشمالي للقرية فكان بينهم ولدان عمرهما 9 و15 عاماً. وفي وسط القرية سقط شهيدان أحدهما طفل عمره 8 سنوات[71].

كان واضحاً أن "إسرائيل" ستستغل ضجيج "العدوان الثلاثي" وتحتج بالعمليات الميدانية لتنفيذ خطة معدّة مسبقاً للترحيل، أرادوا لها سيناريو شبيهاً بمجزرة دير ياسين وما بعدها. وقد جاءت شهادات مرتكبي المجزرة في هذا السياق.

شهد قائد السرية الثانية في كتيبة ملينكي، يهودا فرينكنتل بوجود مخطط مسبق لطرد عرب المثلث، أما بنيامين كول والذي كان ضابطاً تحت إمرة ملينكي، فقد شهد بأنه "شعر مما جاء في المنشور أن الحرب ستكون على الجبهة الشرقية ضدّ الأردن، ويجب تسديد لكمة لعرب المثلث حتى يهربوا إلى الجانب الآخر للحدود، وليعملوا ما شاؤوا".

الملازم جبرئيل دهان، والعريف شالوم عوفر Shalom Ofer، أدليا أيضاً بشهادة مفادها أن الأوامر التي أصدرها ملينكي لهم باسم القيادة العسكرية والسياسية العليا، قد فُهم منها أن "إسرائيل" معنية من وراء تنفيذ المجزرة بدفع العرب على الهرب إلى الأردن بضغط الخوف والرعب[72].



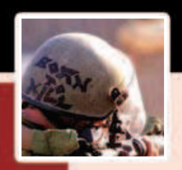
وقد حاولت الحكومة الإسرائيلية طمس معالم المجزرة، وخرج بن جوريون في البداية ليتحدث عن "حدث" وقع في قرية عربية حدودية. حيث لم يُرِدْ أحد أن يتحدث، ولم تقبل الحكومة أن تعترف بوقوع المجزرة، إلا بعدما فرضت بعض وسائل الإعلام، وبعض القيادات السياسية العربية واليهودية، منهم توفيق طوبي ولطيف دوري وأوري أفنيري، على الحكومة الكشف عن حقيقة ما حدث[73]. ولم يتم ذلك إلا بعد 1956/11/20؛ أي بعد مرور ثلاثة أسابيع على المجزرة، حيث تسلل عضوا الكنيست توفيق طوبي وماير فلنر إلى البلدة لاستقصاء الحقائق مباشرة من شهود المجزرة والمصابين.

ولقد قام توفيق طوبي بتدوين شهادة الناجين ممّن شهدوا المجزرة ونجوا؛ وسجلت الحقائق في مذكرة مفصلة، وزعت في 1956/11/23 بالمئات، بالبريد وباليد، بالعربية والعبرية والإنكليزية[74].

المحاكمة

حُكم على الرائد شموئيل ملينكي بالسجن 17 عاماً، وعلى جبرئيل دهان وشالوم عوفر بالسجن 15 عاماً بتهمة الاشتراك بقتل 43 عربياً. أما الجنود الآخرون فحكموا بالسجن لمدة ثماني سنوات بتهمة قتل 22 عربياً.

لكن ما إن صدر القرار حتى جرى استئنافه أمام محكمة الاستئناف العسكرية العليا، وقررت هذه المحكمة أن العقوبات التي فرضت شديدة، فتم تخفيض الحكم على ملينكي إلى 14 عاماً، وعلى دهان إلى عشرة أعوام وعوفر إلى تسعة



أعوام. ولكن القائد العام آنذاك، موشيه ديان، لم يكتفِ بهذا التخفيض حتى أصبح الحكم على مالينكي عشرة أعوام، ودهان ثمانية أعوام والباقي أربعة أعوام[75].

وجاء دور رئيس الدولة الذي خفض الأحكام إلى خمسة أعوام لكل من ملينكي وعوفر ودهان. وأخيراً جاء دور لجنة إطلاق سراح المسجونين فساهمت بنصيبيها وأمرت بتخفيض الثلث من مدة سجن كل واحد من المحكوم عليهم. وهكذا أطلق سراح آخرهم في مطلع سنة 1960[76].

وأخيراً، تسلم عدد كبير من هؤلاء المجرمين مناصب مهمّة، حيث تسلم ملينكي وظيفة ضابط الأمن في مفاعل ديمونة النووي، وتسلم جبرئيل دهان منصب مدير الدائرة العربية في بلدية الرملة[77]. أما يسخار شدمي الذي كان صاحب الأمر الأول في هذه المذبحة، فقد قُدّم إلى المحاكمة في مطلع سنة 1959، وكانت عقوبته التوبيخ ودفع غرامة مقدارها قرش إسرائيلي واحد![78].

8. مجزرة خان يونس

كان مخيم خان يونس بين أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 1956 وآذار/ مارس 1957 محط اعتداءات إسرائيلية متقطعة، أبرزها مجزرتان لم تفصلهما إلا تسعة أيام. الأولى كانت في 1956/11/3 في هجوم نفذته قوات الاحتلال راح ضحيته أكثر من 250 قتيلاً[79] (بحسب مصادر أخرى، قدّر عدد الشهداء بحوالي 500[80])؛ والثانية في 1956/11/12، واستشهد فيها حوالي 275 آخرين[81].

وقد فرضت قوات الاحتلال حظر التجول بعد ارتكابها المجزرة، مما ترك الجثث

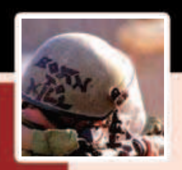


ملقاة على الطريق وفي العراء. وبعد انسحاب قوات الاحتلال بضغط أمريكي، في شهر آذار/ مارس 1957، تمّ حفر قبر جماعي كبير للضحايا؛ وضمّ هذا القبر جثث أربعين عربياً قتلوا جميعهم برصاص في الرأس وأياديهم ما تزال مكبلة[82].

9. مجزرة صبرا وشاتيلا

يقع مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين في الأطراف الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت، بجوار حي "صبرا" الشعبي والفقير أيضاً، وبجانبهما عدة أحياء أخرى شعبية ومتلاصقة، لكن المنطقة تعرف كلها بمنطقة صبرا وشاتيلا، ويسكنها العديد من اللاجئين الفلسطينيين. معظم من يسكن المخيم هم من لاجئي سنة 1948، وأغلبهم من سكان الجليل الأعلى شمال فلسطين.

أكبر المجازر كانت هذه المجزرة، في ظرف يشبه ظرف النكبة... انتصار عسكري صهيوني، وعصابات ينفي الاحتلال ارتباطها به. وقد حدثت خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، بعد أن حاصر جنود الاحتلال الإسرائيلي المخيم. وعلى الرغم من أن من نفذ المجزرة هم فعلاً من الميليشيات اللبنانية، إلا أن الحراسة الإسرائيلية هي التي سهرت على حمايتهم وسهلت مهمتهم؛ حيث كان جنود الاحتلال على أطراف المخيم، يمنعون الفارين بحياتهم ويهددونهم بالقتل، مما يضطرهم للرجوع إلى مصيرهم ذاته. وكانت القنابل المضيئة الإسرائيلية "تنير" للقتلة دروبهم في أزقة المخيم، في عملية أجمع المراقبون والمصورون والأجانب العاملون في الهلال الأحمر والمؤسسات الدولية على



وصف الصحفي الصهيوني أمنون كابيلوك Amnon Kapeliouk لها "بدأت سريعاً، وتواصلت دون توقف لمدة أربعين ساعة".

اليوم، صار من المعلوم أن هذه المجزرة كانت جزءاً من خطة مدبرة أعدها بإحكام وزير الدفاع الصهيوني آنذاك أريل شارون ورفائيل إيتان Rafael Eitan، رئيس الأركان الصهيوني، وجهات ميليشيات لبنانية أخرى، وأنه كان ثمة اجتماع منعقد في مقر القوات اللبنانية في الكرنتينا حضره شارون وأقر فيه الإسراع بإدخال مجموعات من أفراد الأمن إلى مخيم شاتيلا. وبالفعل بدأت هذه المجموعات في تجميع أفرادها ومعداتها في مطار بيروت الدولي للاستعداد، ومع ليل 16 من أيلول/ سبتمبر، بدأت المجزرة[83]:

> أطلقوا النار على كل من يتحرك في الأزقة. لقد أجهزوا على عائلات بكاملها خلال تناولها طعام العشاء بعد تحطيم أبواب منازلها، كما قتل كثير في أسرّتهم وهم نيام، وقد وجد فيما بعد في شقق عديدة أطفال لم يتجاوزا الثالثة والرابعة من عمرهم وهم غارقون في ثياب النوم وأغطيتهم مصبوغة بدمائهم. وفي حالات كثيرة كان المهاجمون يقطعون أعضاء ضحاياهم قبل القضاء عليهم. حطموا رؤوس بعض الأطفال الرضع على الجدران. نساء اغتصبن قبل قتلهن. سُحِب الرجال من منازلهم وأعدموا في الشارع.

وعلى مدى الأيام الثلاثة التي ارتكبت فيها المجزرة، كان ممنوعاً على أي من الصحفيين أو المصورين الدخول؛ وعندما دخلوا، صارت الصور تحكي تفاصيل المجزرة البشعة[84]:



> توقفت المجزرة السبت في 18 أيلول. مئات الجثث في الشوارع والأزقة ترقد تحت أطنان من الذباب. أطفال مرميون على الطرقات. نساء وفتيات تعرضن للاغتصاب منهن من بقين على قيد الحياة، ومنهن من قضين عاريات في أسرّتهن أو على الطرقات أو مربوطات إلى أعمدة الكهرباء!! رجال قطعت أعضاؤهم الجنسية ووضعت في أفواههم. مسنون لم ترأف بهم شيخوختهم. حوامل بقرت بطونهن وانتهكت أرحامهن وأطفال ولدوا قسراً قبل الأوان وذبحوا قبل أن ترى عيونهم النور.

وبسبب الكثير من الصعوبات التي واجهت فرق الإنقاذ، اختلفت أرقام الضحايا، فذكرت معلومات صحفية أنهم 1,400 ضحية، وقال مسؤولو الدفاع المدني في آخر أيام عمليات انتشال الجثث إنهم 1,500، فيما صرح أبو عمار أنهم ما بين 5 - 6 آلاف ضحية. وحسب مصادر الصليب الأحمر الدولي، يبلغ عدد الضحايا 2,750 ضحية، دون احتساب الجثث التي دفنت قبل وصول فِرَقِه. وتراوحت أرقام الصليب الأحمر اللبناني ما بين 4,000 - 4,500 ضحية[85].

وفي الخلاصة تراوحت الروايات بين الأرقام الأولى (1,500 ضحية) والأرقام اللاحقة (وصلت إلى 6 آلاف ضحية كحد أقصى). غير أن المتعارف عليه بين المهتمين أن عدد ضحايا المجزرة يتراوح ما بين 2-3 آلاف ضحية.

التحقيق والمحاكمة

أثارت مجزرة صبرا وشاتيلا، أول "مجزرة متلفزة"، غضب الرأي العام العالمي والإسرائيلي، مما دفع الحكومة الإسرائيلية لتشكيل لجنة كاهان Kahan

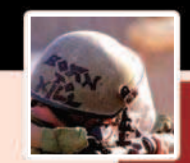


للتحقيق، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1982، بعد أن ظلت تنفي في الأيام القليلة الأولى مسؤوليتها، فتارة تنفي علمها بما حصل، وتارة تسميها "معركة" صبرا وشاتيلا. ولقد خلص تحقيق لجنة كاهان إلى إزالة التهمة عن الجيش الإسرائيلي، كونه لا يتحمل "المسؤولية المباشرة" عن المجزرة. وكانت العقوبة القصوى هي تحميل شارون جزءاً من المسؤولية، وسُحبت منه حقيبة وزارة الدفاع[86]، وعاد وزيراً للإسكان، ثم أصبح رئيساً للوزراء لاحقاً.

بيوت بكاملها هدمتها البولدوزرات وحولتها إلى غبار، جثث مكدسة فوق بعضها أشبه بالدمى، وفوق الجثث تشير الثقوب التي تظهر في الجدران إلى أنهم أعدموا رمياً بالرصاص. وفي شارع مسدود صغير، عثرنا على فتاتين، الأولى عمرها حوالي 11 عاماً والثانية عدة أشهر!!! كانتا ترقدان على الأرض وسيقانهما مشدودة، وفي رأس كل منهما ثقب صغير، وعلى بعد خطوات من هناك وعلى حائط بيت يحمل رقمين 422 و424 أطلقوا النار على 8 رجال. كل شارع مهما كان صغيراً يخبر عن قصته، في أحد الشوارع تتراكم 16 جثة فوق بعضها بعضاً في أوضاع غريبة، وبالقرب منها تتمدد امرأة في الأربعين من عمرها بين نهديها رصاصة، وبالقرب من دكان صغير سقط رجل عجوز يبلغ السبعين من العمر ويده ممدودة في حركة استعطاف، ورأسه المعفر بالتراب يتطلع ناحية امرأة ظلت تحت الركام.

من تقرير مراسل جريدة واشنطن بوست Washington Post حول مجزرة صبرا وشاتيلا.

➤ جواد الحمد، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، الطبعة الثالثة (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000)، ص 43.



وتشكلت بموازاة لجنة التحقيق الإسرائيلية، لجنة تحقيق دولية مستقلة برئاسة الايرلندي شون ماك برايد Sean MacBride سنة 1982، للتحقيق في خروقات "إسرائيل" للقانون الدولي أثناء غزوها للبنان. واعتبرت صبرا وشاتيلا جزءاً من تحقيقها. وقد صدر تقرير هذه اللجنة سنة 1983، وضمّ فصلاً عن المجزرة يعدّ من أبرز التحقيقات الدولية فيها حتى اليوم. وحمّل التحقيق "إسرائيل" الجزء الأكبر من المسؤولية القانونية، واعتبرت أغلبية أعضاء اللجنة، وهم من كبار القانونيين الدوليين، أن ما تمّ في صبرا وشاتيلا جريمة إبادة وتطهير عرقي.

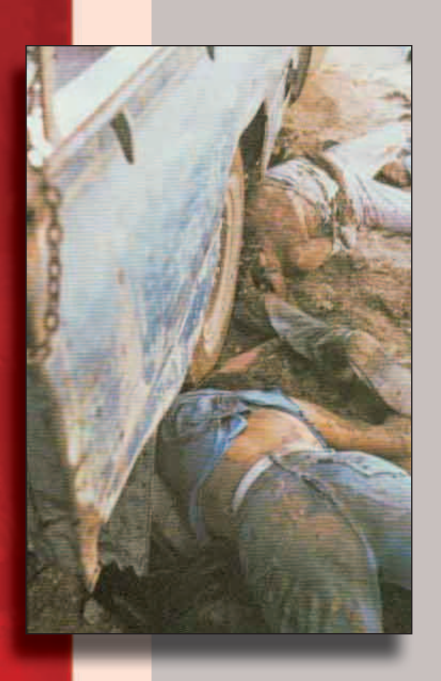
وفي سنة 2001، قامت مجموعة من المحامين والجمعيات الحقوقية برفع دعوى في المحاكم البلجيكية ضدّ أريل شارون، على خلفية الجرائم التي أشرف على تنفيذها شخصياً في صبرا وشاتيلا، وتحديداً جريمة "الإبادة"[87].

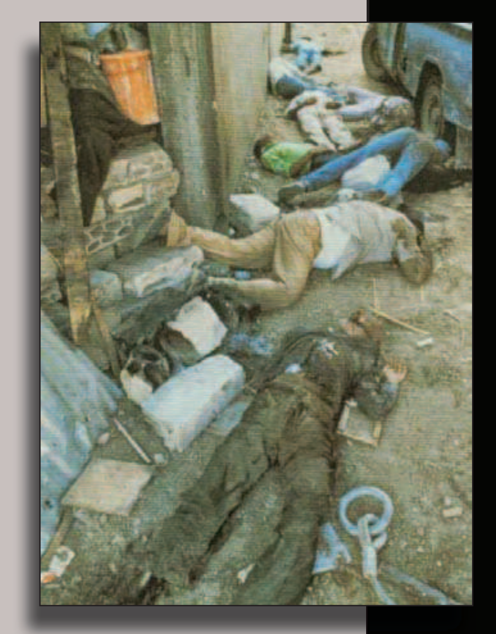
وعلى الرغم من وجود قانون بلجيكي يسمح "لأي كان وفي أي مكان كان من هذا العالم برفع دعوى قضائية في بلجيكا ضدّ أي كان وفي أي مكان كان، إذا ما أثبت تعرضه إلى جرائم ضدّ الانسانية أو جرائم حرب أو تعرضه لإبادة عرقية أو دينية"؛ تعاملت بلجيكا مع قضية شارون بشكل مختلف، وأعلنت حكومتها عن "مخاوفها من الانعكاسات الدبلوماسية السلبية المحتملة". وسرّبت مصادر رسمية بلجيكية أن ما حدث كان بفعل الضغط الإسرائيلي، وأن محاولة تجري لتعديل هذا القانون لاستثناء "الشخصيات العالمية"، وأن الحكومة "تضع كل ثقلها لإجراء التعديل إن لم يكن شطب ذلك القانون تماماً"[88].

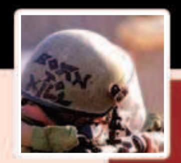


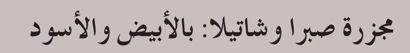
مجزرة صبرا وشاتيلا: بالألوان











مجزرة صبرا وشاتيلا: بالأبيض والأسود

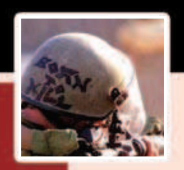












10. مجزرة مخيم البرج الشمالي:

هذه المجزرة لم تتم بالسلاح الأبيض، ولا بمواجهة مباشرة، بل بالطائرات، بطريقة تشبه وقائع مجزرة قانا سنة 1996، لذلك قد لا يعتبرها البعض مما يندرج تحت تصنيف المجازر الذي اعتمدناه، كونه تمّ في أثناء العمليات الحربية وبالطائرات. غير أنه لم يكن يخفى –بالتأكيد– على الطائرات الصهيونية، أن ملاجئ ومغارات مخيم البرج الشمالي مليئة بالسكان الذين، لا يستطيعون البقاء في بيوتهم غير المحميّة، خاصة أن المخيم تعرض سابقاً لأكثر من غارة جوية.

وقد تعرضت هذه الملاجئ والمغارات لقصف مباشر أدى في المحصلة إلى استشهاد 125 فلسطينياً في لحظات؛ فسقط 94 شهيداً في ملجأ نادي الحولة، و21 شهيداً في مغارة علي الرميّض، وسبعة شهداء في ملجأ روضة النجدة الاجتماعية، وثلاثة شهداء في مغارة حي المغاربة.

وقد جرت المجزرة في يوم الإثنين 1982/6/7، وكان ذلك على ما يبدو انتقاماً من تصدّي شباب المخيم لمحاولة احتلاله، وأسرهم لأربعة جنود إسرائيليين، بينهم جريحان. وقد نفذ الطيران الإسرائيلي الغارات بين الخامسة عصراً والثامنة مساء، حيث قام بتدمير ملاجئ المخيم، مستخدماً القنابل الفوسفورية الحارقة، مما أدى إلى زيادة عدد القتلى[89].

و لم تجد هذه المجزرة من يوثّقها أو ينشرها، و لم يصرح أي مصدر دولي أو عربي أو حتى إعلامي عنها، فوثّقها أبناء مخيم برج الشمالي بنصب تذكاري عند ملجأ الحولة يضم أسماء الشهداء.



11. عيون قارة:

صباح 1990/5/20، قام جندي إسرائيلي يبلغ من العمر 21 عاماً، بإصدار أوامره إلى العمال الفلسطينيين المنتظرين على إحدى نقاط التفتيش، بالوقوف في طابور، مدعياً التثبت من هوياتهم، في ساحة ليتسيون (عيون قارة)، إلا أنه ما لبث أن قام بإطلاق النار عليهم من بندقيته، مما أدى إلى استشهاد ثمانية عمال وجرح 16 آخرين بجراح خطيرة، ما لبث بعدها أن فرّ بسيارة أخذها بعد أن قتل سائقها العربي.

وذكر شهود العيان أن الجندي الإسرائيلي أمر العمال، الذين قارب عددهم المائة، بالركوع وإبراز هوياتهم، وعندما مرّ على مجموعة، وشاهد أن جميعهم عرب، قام بإطلاق النار عليهم بشكل عشوائي ومكثف ثم هرب. وأضافوا أن سيارة إسعاف واحدة وصلت بعد نصف ساعة، وبدلاً من مساعدة الجرحى تمّ ضرب العمال بالهراوات، ثم أدخلوهم في باصات ونقلوهم. وقد كانت الحصيلة النهائية للمجزرة 20 شهيداً[90].

12. مجزرة الأقصى:

في 1990/10/8، هبّ المواطنون الفلسطينيون ملبين نداء أئمة المسجد الأقصى للدفاع عنه، ضدّ محاولات "جماعة أمناء الهيكل" وضع حجر الأساس للهيكل المزعوم مكان المسجد الأقصى.





جدارية تحمل أسماء شهداء مجزرة الأقصى

ولقد تعرض المصلّون المشاركون في بداية هذه المجزرة لإطلاق قنابل الغاز من قِبل جنود الاحتلال الذين ما لبثوا أن استخدموا الرصاص المطاطي والحي، وانهمر الرصاص من كل حدب وصوب عليهم، وتساقط الشبان بين قتيل وجريح. وما هي إلا دقائق حتى اقتحمت المسجد قوات كبيرة من الجيش وحرس الحدود، وهم يطلقون الرصاص بصورة عشوائية على كل من يشاهدونه أمامهم. وكذلك تعرضت سيارات الإسعاف للرصاص الحي أيضاً، وأسفرت المجزرة عن استشهاد 17 فلسطينياً وجرح 364 آخرين[91].

13. مجزرة الحرم الإبراهيمي (الخليل):

في الركعة الأولى من صلاة الفجر، من يوم الجمعة الواقع في 1994/2/25، الموافق 15 رمضان، وفي أثناء سجود التلاوة، أطلق النقيب في جيش الاحتلال باروخ غولدشتاين Baruch Goldstein (طبيب!!) الرصاص بشكل كثيف على رؤوس المصلين وظهورهم، فقتل 30 فلسطينياً، وجرح أكثر من 300 آخرين. استمر القاتل بإطلاق النار حتى وصل إليه المصلون، وأحاطوا به وقتلوه بمطافئ الحريق الموجودة في المسجد[92]. لكن باروخ غولدشتاين لم يكن



وحده مسؤولاً عن ارتكاب المجزرة، بل المنظومة الأخلاقية لهذا الاحتلال، الذي أسهم بترسيخ المفاهيم الصهيونية العنصرية، التي تسمح بقتل غير اليهود دون رحمة أو تأثر.

وقد ارتكبت المجزرة بتواطؤ ومشاركة جنود الاحتلال الذين أغلقوا مداخل الحرم لمنع المصلين من الهرب، ومنع إنقاذ الجرحى. وقد أطلق الجنود النار على العديد من المصلين الناجين بحياتهم، وكذلك على المصلين الذين كانوا يحملون بعض الجرحى محاولين إخراجهم لإسعافهم، بل وأطلقوا النار في التشييع والدفن. ويعرف منهم محمد عطية السلايمة الذي استشهد بينما كان يحاول دفن أحد الشهداء، فسقط فوقه شهيداً برصاصة أطلقها عليه قناص صهيوني ليدفن الشهيدان في القبر ذاته[93]. ولقد روى محمد الجعبري للجنة التحقيق أنه واثق من أنه كان هناك أكثر من مصدر لإطلاق النار، لأن الرصاصات ظلت تتطاير، حتى حين كان القاتل يقوم بتغيير مخزن الذخيرة[94]. وقال أحد الشهود وهو طلال أبو سنينة أنه شاهد مستوطناً يستتر خلف الأعمدة وهو يطلق النار، وآخر بجانبه يحشو له البندقية[95].

وإلى جانب غولدشتاين، عرف من بين المشاركين في ارتكاب المجزرة، العقيد رونين رفيف قائد الجنود المسؤولين عن "حراسة" الحرم، و"بن بنيامين" مسؤول الحراسة عند المدخل الرئيسي للحرم، و"كوبي بن يوسف" و"فيف دوري" مسؤول الحراسة والحارس للمدخل الشرقي للحرم، اللذان شاركا بإطلاق الرصاص على المصلين، والرائد "دوب ستلمان" قائد منطقة الحرم



الإبراهيمي، و"الكولونيل مائيل كليغي" قائد جيش الاحتلال في الخليل آنذاك[96].

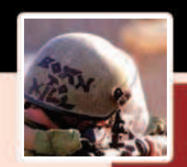
وإثر الضجة التي قامت، شكلت سلطات الاحتلال لجنة تحقيق يرأسها مائير شماغار Meir Shamgar، عرفت بلجنة شماغار. وقد حصرت اللجنة التهمة بباروخ غولدشتاين وحركة كاخ Kach، متغاضية بذلك عن التسهيلات والمشاركة التي تمت من قبل الحرس والجيش[97].

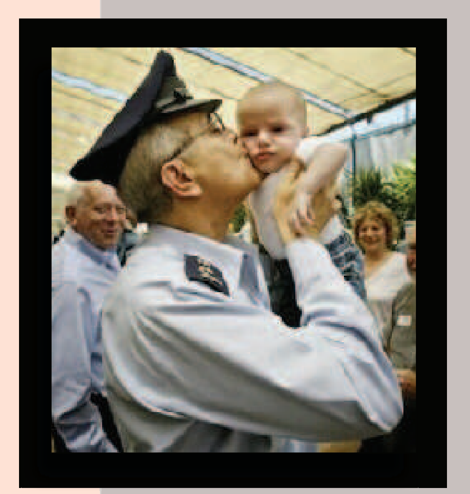
14. انتفاضة الأقصى:

بتاريخ 2000/9/28 دخل رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون باحة المسجد الأقصى، في زيارة استفزازية، برفقة ستة برلمانيين وباستنفار قوة من جيش وشرطة الاحتلال الإسرائيلي قوامها حوالي ثلاثة آلاف عنصر، مما أثار مشاعر وغضب المصلّين الذين تصدوا له، وقد جرحت هراوات الشرطة الإسرائيلية 12 فلسطينياً.

وفي اليوم التالي، الذي صادف يوم جمعة، ارتكبت قوات الاحتلال مجزرة بحق المصلّين في المسجد، حيث أطلقوا عليهم النار قبيل انتهاء الصلاة فاستشهد 13 وجرح 475 من المصلّين، بينهم سبعة أصيبوا بالرصاص المطاطي في عيونهم ففقدوا بصرهم على الفور.

وقد كانت هذه المجزرة الشعلة التي أطلقت الانتفاضة الثانية، وعرفت لذلك بانتفاضة الأقصى. حيث سادت في المناطق الفلسطينية حالة من الغضب والاحتجاج، وسارت التظاهرات ومسيرات الاحتجاج اليومية الرافضة للاحتلال





ولكن إذا أصررتم على أن تعرفوا ماذا أشعر عندما أقوم باطلاق قذيفة على الفلسطينيين. حسناً هاكم مبتغاكم: أشعر بهزة لطيفة في جسم الطائرة كنتيجة لإطلاق القذيفة. تدوم لثانية واحدة فقط ثم تختفي. ينتهي الأمر. هذا كل ما أشعر به.

➤ قائد القوات الجوية في جيش الأركان الإسرائيلي سابقاً، دان حالوتس، في مقابلة مع جريدة هآرتس Haaretz في 2002/8/21.

وفي الصورة الأولى يبدو حالوتس، في حين يبدو في الصورة الثانية: أب فلسطيني يحمل طفلته ابنة الثلاثة أعوام، التي قتلتها غارة إسرائيلية على غزة في آب/ أغسطس 2006.





في مختلف المناطق وكان يسقط يومياً عشرات الشهداء والجرحى في محاولات الاحتلال لقمع المتظاهرين، حيث زجت قوات الاحتلال بمعظم وحدات جيشها النظامية في الضفة والقطاع والمناطق العربية داخل الخط الأخضر، مدعمة بالمروحيات والدبابات والآليات المصفحة[98].

وبحسب إحصائيات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، كانت حصيلة الشهداء والجرحى بين 2000/9/29 حتى 2008/9/20 كالتالي[99]: الشهداء المدنيين الفلسطينيين الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة عددهم 3,730، هذا الرقم لا يشمل القتلى من الفلسطينيين في اشتباكات مسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الشهداء الفلسطينيون الذين سقطوا على أيدي قوات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة في اشتباكات مسلحة يبلغ عددهم 1,114 فلسطينياً، أي أن مجموع الشهداء 4,844 شهيداً، بينهم 928 طفلاً، وبالتالي فإن حوالي 19% من الشهداء هم من الأطفال. وبلغ مجموعة الجرحى والمصابين في قطاع غزة فقط على أيدي الاحتلال الإسرائيلي، 12,261 جريحاً، في حين لم تتوفر أرقام بخصوص الجرحى في الضفة الغربية.

وإذا ما أضفنا إلى ما سبق من أعداد القتلى، عدد الشهداء الذين سقطوا خلال الحرب الإسرائيلية على غزة في 2008-2009، يتخطى مجموع الشهداء 6,200 شهيد، على الرغم من أننا بهذا نكون قد استثنينا أعداد الشهداء في الضفة الغربية خلال الفترة ما بين أيلول/ سبتمبر 2008 وحتى كانون الثاني/ يناير 2009، وكافة الشهداء والجرحى بين شباط/ فبراير وحزيران/ يونيو 2009.



لكن المجال يضيق عن ذكر كافة المجازر التي ارتكبها الاحتلال منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى اليوم، بسبب كثرتها أولاً، وثانياً بسبب كمية المعلومات التي صارت متاحة بفعل تقنيات الإعلام والتواصل الحديثة.

ومعظم هذه المجازر تتمّ خلال اقتحام قوات الاحتلال للأحياء السكنية بحجّة البحث عن المقاومين ومطاردتهم؛ أو خلال عمليات الاغتيال والقتل خارج إطار القانون؛ وفي الحالتين كان يتم استهداف المدنيين من دون تمييز. وقد بلغت نسبة الأطفال من بين ضحايا عمليات الاغتيال 12% (78 طفلاً)، ونسبة الشهداء المدنيين 31%[100].

ومع أن عمليات الاغتيال بحد ذاتها جريمة كونها من عمليات القتل خارج إطار القانون، فإن ما يحصل من عدم التمييز خلال إجرائها، يعدّ جريمة حرب. وتعتبر حادثة اغتيال القيادي في حماس، صلاح شحادة، إحدى أبرز الحوادث في هذا الإطار، حيث رفعت على إثرها قضايا قانونية ضد عدد من قادة ووزراء الاحتلال في الدول الأوروبية، جعلت الأخيرين يخشون زيارة هذه الدول.

فبتاريخ 2002/7/22، أطلقت طائرة إسرائيلية حربية من طراز إف– 16، قذيفة صاروخية تزن قرابة ألفي رطل باتجاه عدد من المباني السكنية في حي الدرج في مدينة غزة، واستشهد على الفور 16 مدنياً، وجرح أكثر من 77 آخرين، ودمر 11 منزلاً بشكل كامل، وتضرر 32 منزلاً آخر[101]. وبررت قوات الاحتلال ما حصل بأنه في إطار اغتيال القيادي في حركة حماس صلاح شحادة، والذي استشهد في القصف، واستشهدت معه زوجته وطفلته ومرافقه الشخصي، وثمانية أطفال يبلغ أصغرهم من العمر شهرين، وامرأتان،



وعجوزان. وأضافت قوات الاحتلال علمها بوجود زوجته وطفلته، ولكن رأوا أن "لا مفر من تنفيذ العملية حتى بوجودهما"[102]. في حين اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي حينها أريل شارون ما جرى "إحدى النجاحات الكبرى في تاريخ الجيش الإسرائيلي"[103].

وفي جريمة أخرى مشابهة، استشهد نبيل أبو سلمية وزوجته وسبعة من أطفالهما في 2006/7/12، عندما استهدفت طائرات الاحتلال منزلهما بحجة استهداف القيادي في حركة حماس "محمد الضيف"، والذي "على ما يبدو" لم يكن متواجداً في المكان!. وجرح في هذه العملية 34 مدنياً، بينهم خمسة أطفال وست نساء، وتضرر 15 منزلاً مجاوراً بشكل بالغ[104].

جسد الطفل الشهيد، محمد البرعي (6 أعوام)، مسجى داخل المسجد في غزة، قبيل الصلاة عليه ودفنه.

➤ رويترز، 2008/2/28.

أما الأمثلة عن التوغلات فكثيرة، أبرزها ما ارتكبته قوات الاحتلال في قرية بيت ريما قضاء رام الله في 2001/10/24، حين استباحت القرية منذ الثانية فجراً، ودمرت المنازل وسحقت الأشجار مستخدمة الدبابات والأسلحة الثقيلة وطائرات الأباتشي. وقد استشهد 16 فلسطينياً وجرح العشرات، لكن قوات الاحتلال فرضت حظر التجول ومنعت سيارات الإسعاف والصليب الأحمر من الدخول، ومنعت كذلك ثلاثة أطباء من أهالي القرية من تقديم الإسعافات للجرحى. وأضاف الأهالي أن جنود الاحتلال وضعوا



ثلاث جثث لشهداء فوق المجنزرات وطافوا بها في شوارع القرية لإرهابهم، كما اعتقلوا 50 مواطناً اختيروا عشوائياً، وتركوا مكبلين عند مدخل القرية[105].

واستشهد 14 فلسطينياً وجرح 147 آخرين في 2002/10/7، عندما توغلت قوات الاحتلال فجراً في خان يونس جنوبي قطاع غزة، بمساندة أكثر من 60 دبابة وآلية وبغطاء جوي من الطائرات. واقتحم جنود الاحتلال المنازل واستهدفوا مستشفى ناصر بالدبابات والرشاشات الثقيلة. وكان من بين شهداء هذه المجزرة طفلان، لم يعثر إلا على الجزء السفلي لأحدهما، حيث حولته شظايا الصواريخ إلى أشلاء[106].

وقد طالت التوغلات والجرائم المماثلة معظم مناطق قطاع غزة؛ ففي 2003/3/6 استشهد 11 فلسطينياً وجرح 140 آخرين، عندما اجتاحت قوات الاحتلال مخيم جباليا، وقصفت المنازل بشكل عنيف بالصواريخ والقذائف والرشاشات الثقيلة. وكان من ضمن المستهدفين حشد من المواطنين والصحفيين ورجال الإطفاء قرب المخيم استشهد ثمانية منهم، وجرح 90. وقد عادت قوات الاحتلال إلى المخيم في 9/30 - 2004/10/1 واجتاحته، مما أدى إلى استشهاد 69 من أهالي المخيم وجرح العشرات[107].

وفي 2004/3/7 استشهد 15 فلسطينياً بينهم ثلاثة أطفال، وجرح أكثر من 180 آخرين في توغل إسرائيلي داخل مخيمي البريج والنصيرات وسط القطاع. وكانت مروحيات الأباتشي تطلق النار على كل شيء يتحرك، في حين استخدم جنود الاحتلال عدداً من المواطنين كدروع بشرية[108]. ولم تخفّ وتيرة هذه





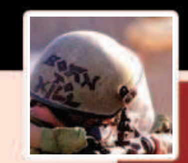
أطفال فلسطينيون يمرون بجانب بقع من الدماء على أرض مخيم جنين، بعد أن قامت قوات الاحتلال باغتيال اثنين من المقاومين في حركة الجهاد الإسلامي، في 28 شباط/ فبراير 2007.

➤ رويترز، 2008/2/28.

المجازر والانتهاكات مع الانسحاب الإسرائيلي من القطاع أواخر سنة 2005، بل تصاعدت، خاصة في 2006، في ظل التطورات السياسية التي تلت فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (انظر مجازر غزة).

كما لم تكتف آلة القتل الإسرائيلية بكل ما سبق من وسائل، لاستباحة الدم الفلسطيني، بل اتسع نطاقها لتشمل حقول الألغام العسكرية التي تزرعها في البساتين والأراضي الفلسطينية، والتي غالباً ما يكون ضحاياها من الأطفال. وسقط ضحية لهذه الألغام بين سنة 1967 ومنتصف سنة 2001، أكثر من 2,500 مدني فلسطيني، 34% منهم هم من الأطفال، بحسب ما ذكر منسق الحملة الفلسطينية لحظر ألغام الجيش الإسرائيلي[109].

وشملت وسائل القتل الإسرائيلية مؤخراً، طائرات التجسس الصغيرة، والتي تعرف بين الفلسطينيين باسم "الزنانة" drones. وهذه الطائرات هي من دون

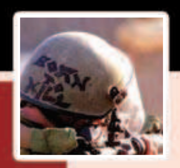


طيار، وهي عبارة عن كاميرات تجسس مزودة بقذائف معدنية صغيرة وحادة، وقد دعا بيان صادر عن منظمة العفو الدولية في 2009/2/1 إلى التحقيق أكثر في ماهية ما تقوم به هذه الطائرات، إذ أنها استهدفت في العديد من الأحيان المدنيين، خاصة في قطاع غزة. وذكر البيان على سبيل المثال، استهداف طفلة تبلغ من العمر 13 عاماً بينما كانت نائمة في غرفتها؛ واستهداف ثلاثة أطفال في الصفوف الابتدائية (المرحلة الأولى) بينما كانوا يحملون السكاكر؛ وكذلك طفل في الثالثة عشر من عمره على دراجته؛ بالإضافة إلى ثمانية أطفال في الثانوية بينما كانوا ينتظرون حافلتهم المدرسية لتقلهم؛ واستهداف عائلة بأكملها كانت تجلس بجانب منزلها في الخارج[110].

15. مجزرة جنين (3-2002/4/15):

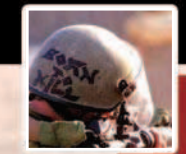
في جنين، داست الدبابة الإسرائيلية تحت جنازيرها المعتقل جمال الصباغ الذي استشهد على الفور، بينما قصفت المعاقة يسرى أبو خرج داخل منزلها وتعفنت جثتها. وفي جنين أيضاً، ما تزال أمٌ حتى اليوم تبحث عن جثة ابنها، على الرغم من بناء منزلها "الجديد" على أنقاض القديم، وكذلك شاهد عطا أبو ارميلة جثة أخيه تتعفن أمامه وهو عاجز عن دفنها. لقد وصف خافيير زونيغا Javier Zuniga مدير الاستراتيجية الإقليمية في منظمة العفو الدولية Amnesty International المشهد خلال زيارته لمخيم جنين عقب انسحاب قوات الاحتلال منه[111]:

> ذهبت إلى مدن جرى فيها قتال من منـزل إلى منـزل: في رواندا ونيكاراغوا والسلفادور وكولومبيا، ومدينة ضربها زلزال هائل هي مدينة مكسيكو. وقد



تضمن الدمار الذي شاهدته في مخيم جنين أسوأ العناصر في كلا الوضعين، فلم يتم تدمير المنازل بالجرافات أو بالديناميت وحسب، بل جرى تحويلها إلى تراب تقريباً، جراء مرور الجرافات والدبابات عليها جيئة وذهاباً بصورة متكررة ومتعمدة. وجرى اختراق المنازل من جدار إلى آخر بنيران الدبابات أو المروحيات الحربية. وشُطرت المنازل نصفين كما لو أنه تمّ بفعل مقص عملاق. وفي داخلها منظر موحش لغرفة طعام أو غرفة نوم بقيت تقريباً سليمة. ولم توجد دلائل على الإطلاق على أن غرفة النوم أو الطعام أو حتى المنزل قد استخدمه مقاتلون. وهذا دمار لا مبرر له ومتعمد وغير ضروري. وقد تناثرت عربات الأطفال وألعابهم وأسرَّتهم في كل مكان.

سجلت حصيلة الشهداء في جنين 63 شهيداً، لكنه رقم لا يعبر عما ارتكب من ممارسات. فالمخيم الذي لم تكن مساحته تتعدى 372 دونماً، والذي يعيش حوالي 85% من سكانه تحت خطّ الفقر، تعرض للحصار قبل أن تقتحمه 450 آلية عسكرية إسرائيلية. وعندما عجزت قوات الاحتلال عن إيقاف مقاومة أهالي المخيم، تمّ استدعاء الجرافات "التي كانت تتسابق على التهام جميع أحياء المخيم وعلى رأسها حي الحواشين وحارة الدنك والبيوت التي اعترضت طريقهم"... ثم جمعت قوات الاحتلال الرجال والشبان في الساحات، وأرغمتهم على خلع ملابسهم أمام النساء والأطفال، واقتادتهم عراة لمراكز الاعتقال. أما النساء فطردوهنّ من المخيم: "عشنا رحلة التشرد الثانية بعد النكبة وشردنا الاحتلال من منازلنا بعد هدمها لأكثر من شهر". وتشير الإحصاءات إلى أن قوات الاحتلال دمرت في جنين 455 منزلاً بشكل كامل، و800 منزل بشكل جزئي، بينما جرحت واعتقلت المئات[112].



بالصور: جنين 2002



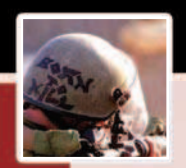












ثلاثة أيام في جنين

أتعرفون كيف صمدت 75 ساعة؟ لم أنزل من الجرافة. لم تكن عندي مشكلة تعب، لأني كنت أشرب الويسكي طوال الوقت... لم أشعر بشفقة على أحد. كنت مستعداً لأن أمحو بالجرافة أي شخص من الوجود... وقد هدمت الكثير. في النهاية، أنشأت ملعب كرة قدم هناك.

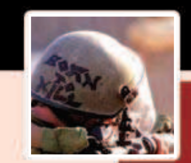
هل هذا صعب؟ كلا إطلاقاً. لا بد أنك تمزح. أردت تدمير كل شيء. رجوت الضباط بواسطة اللاسلكي أن يسمحوا لي بهدم المخيم كله، من أوله إلى آخره. أن أسوّيه بالأرض. لا تتخيلوا أنني كنت أريد القتل . المنازل فقط. أمضيت ثلاثة أيام وأنا أهدم وأهدم فقط... تمّ تحذيرهم عبر مكبر الصوت بأن يغادروا المنزل قبل مجيئي، لكنني لم أعطِ فرصة. لم أنتظر. لم أكن أوجّه إلى المنزل صدمة واحدة وأمهلهم ليخرجوا. كنت أصدمه بأقصى قوة كي أهدمه في أسرع وقت ممكن. كنت أريد أن أصل إلى منازل أخرى، أن أصل إلى أكبر عدد ممكن.

... كثيرون من الناس كانوا داخل المنازل التي بدأنا بتدميرها. كانوا يخرجون من المنازل بينما نحن نعمل على تدميرها. لم أرَ بعينيّ أناساً يموتون تحت سكة الجرافة، و لم أرَ منزلاً يسقط على أناس في قيد الحياة، لكن لو كان هناك أحد لما اكترثت لذلك البتة. أنا على يقين من أن أناساً ماتوا داخل تلك المنازل... كل بيت كنت أهدمه كان يبعث السرور في نفسي، لأني كنت أعلم أن الموت لا يهمهم لكن بيوتهم تهمهم. عندما تدمر منزلاً فمعنى ذلك أنك تدفن 40 أو 50 شخصاً لأجيال، وإذا كنت آسفاً على شيء فأسفي هو على عدم هدم المخيم بأكمله.

... كنت في غاية الرضى في جنين، استمتعت كثيراً.

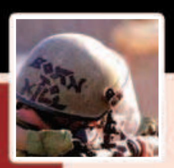
مقطع من وثيقة نشرتها جريدة يديعوت أحرونوت في عددها الصادر بتاريخ 2002/5/31، وهي عبارة عن شهادة سائق إحدى الجرافات التي شاركت في هدم مخيم جنين.

➤ مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، عدد 51، صيف 2002.



وصنّف تقرير لمنظمة العفو الدولية ممارسات قوات الاحتلال في جنين على أنها جرائم حرب وانتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف، بناءً على عدة روايات يوردها لشهود وأطباء وخبراء دوليين. ومن أبرز الانتهاكات التي عالجها التقرير مسألة عدم التمييز في القتل واستهداف المدنيين، واستخدام الأهالي كدروع بشرية في الاقتحامات، وتفجير أو هدم المنازل على رؤوس ساكنيها، ومنع الأطقم الطبية وعمال الإغاثة من التحرك وممارسة مهامهم، وكذلك منع الطعام والماء والدواء، ومسألة الاعتقال التي ذكرت أعلاه، مضيفاً أنه بعد اعتقال الرجال وإبعادهم، تمّ التحقيق معهم، ثم أخلي سبيلهم في قرى نائية، وأجبروا على السير عراة عدة كيلومترات، دون أن يعرفوا شيئاً عن مصير عائلاتهم[113].

وفي 15 من نيسان/ أبريل، سمحت قوات الاحتلال لسيارات الإسعاف بدخول المخيم لأول مرة، لكن الحصار لم يرفع إلا في 17 من الشهر عينه، مما سمح لأهالي المخيم المبعدين والمتفرقين بالعودة إليه. ويصف التقرير كيف راقب مندوبو منظمة العفو الدولية "الفلسطينيين المذهولين وهم يحدقون غير مصدقين في أنقاض المنازل، ويحفرون على عجلة بأيديهم فقط محاولين إنقاذ أي شخص دُفن تحت الأنقاض وما زال حياً،" وكيف "شاهدوا حي الحواشين الذين كان يوماً يؤوي أكثر من 800 عائلة، وقد تحول الآن إلى أنقاض. وكان رجل عجوز يقف بالقرب من أنقاض منـزل ينادي ويقول إن ابنته دُفنت تحت الأنقاض"[114].

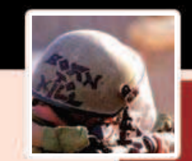




جثث لأم وأطفالها الثلاثة، من شهداء مذبحة ومحرقة مخيم جنين نيسان/ أبريل 2002، وقد تفحمت أجسادهم بفعل الحريق وذابت في بعضها البعض.



جثمان شهيد فلسطيني تحت أنقاض منزل في مخيم جنين (عن قناة الجزيرة).



ومع دخول الصحفيين، ومندوبي المنظمات الحقوقية والإنسانية، انتشرت في أرجاء العالم أنباء وصور عما جرى في جنين، وهو الذي تصرّ قوات الاحتلال حتى اليوم على وصفه بـ "المعركة" لا "المجزرة". وعلى إثر الضغوطات، تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1405 بتاريخ 2002/4/19 بعثة لتقصي الحقائق، لكن الحكومة الإسرائيلية تنصلت من موافقتها المبدئية على البعثة، بحجة أنه لم يتم استشارتها في أمور تتعلق بالأعضاء والصلاحيات، كما منعتها من دخول الأراضي المحتلة، وظلت تمارس الضغوطات عليها لحين حلها في 2002/5/3[115].

صبيان فلسطينيان يجولان في بقايا الدمار وسط مخيم جنين، بعدما سوّت قوات الاحتلال أجزاء كبيرة منه بالأرض خلال اجتياحها له.

➤ رويترز 2002/7/31



لكن مهما حاولت سلطات الاحتلال إخفاء ما جرى في جنين، فإن ضمير العالم أجمع قد وثّق الحقيقة. لقد أثبتت جنين أنه ما عاد سهلاً على آلة الدمار والقتل الإسرائيلية إخفاء جرائمها كما كان يحصل قبلاً.

16. مجازر غزة (2006-2009):

يعدّ قطاع غزة أحد أكثر المناطق السكنية كثافة في العالم، إذ يسكن فيه حوالي مليون ونصف المليون نسمة، في مساحة تبلغ 360 كم^2. وبسبب الممارسات الإسرائيلية، وعلى رأسها الحصار المستمر والتدمير، يعيش أكثر من 80% من سكان القطاع دون خطّ الفقر الرسمي، كما أن 70% من قوة العمل المحتملة في القطاع عاطلة عن العمل[116].

وعلى الرغم من الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، إلا أن القوات الإسرائيلية تابعت عمليات الاغتيال والتوغل والاجتياح. وتصاعدت هذه العمليات بعد أن أسرت فصائل المقاومة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في 2006/6/25، في محاولة للإفراج عن حوالي 11 ألف أسير فلسطيني محتجزين في سجون الاحتلال. كما زادت حدة العمليات بعد سيطرة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على القطاع في حزيران/ يونيو 2007. وسيتم إلقاء الضوء على أبرزها فيما يلي:

أ. "أمطار الصيف" و"غيوم الخريف" (2006):

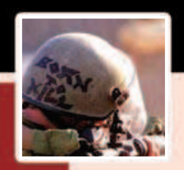
بدأت عملية "أمطار الصيف" بعيد أسر شاليط، في أواخر حزيران/ يونيو 2006، ولم تتوقف إلا مع بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/ يوليو 2006؛ وفي 2006/10/31 استأنفت القوات الإسرائيلية عدوانها على القطاع في عملية



أسمتها "غيوم الخريف" وانتهت في 2006/11/7. لكن فعلياً، كانت الفترة بين أسر شاليط وتوقيع اتفاق للتهدئة بين الاحتلال وفصائل المقاومة في 2006/11/26، فترة انتهاكات وجرائم حرب مستمرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي بحق أهالي قطاع غزة. وترافقت هذه الانتهاكات مع توغلات برية وقصف جوي، و"خنق" للقطاع من خلال منع المواد الغذائية والطبية من الوصول إليه، ومن خلال استهداف مرافقه الحيوية الأساسية من مياه وكهرباء وطرق مواصلات.

وذكر تقرير أعده المقرر الخاص لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، جون دوغارد John Dugard، عن الانتهاكات الإسرائيلية خلال الفترة ما بين 6/25 وحتى 2006/11/30؛ أن عدد القتلى الفلسطينيين فاق 400 قتيل وأن عدد الجرحى قارب 1,500 جريح، نتيجة 364 عملية توغل عسكري جرت خلال الفترة ذاتها، ورافقتها عمليات قصف متواصل بالمدفعية وهجمات بصواريخ جو–أرض، واستخدام للجرافات؛ استهدفت المنازل والمدارس والمستشفيات والمساجد والأراضي الزراعية والمباني العامة والجسور وأنابيب المياه وشبكات المجارير. كما تشرد الآلاف من منازلهم وكان بين القتلى قرابة 90 طفلاً، وبين الجرحى أكثر من 300 طفل[117].

وقد تناول التقرير بصفة خاصة قرية بيت حانون شمال القطاع، التي يقارب عدد سكانها 40 ألف نسمة، حيث ارتكبت قوات الاحتلال فيها مجزرة خلال الأسبوع الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، فقتلت في ستة أيام 82 مواطناً من البلدة، بينهم 21 طفلاً، وجرحت أكثر من 260 شخصاً بينهم 60 طفلاً، واعتقلت

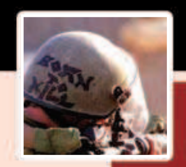


المئات من الذكور وفرضت حظر تجول شامل. كما اقتحمت البلدة بالجرافات ودمرت 297 منزلاً ومسجداً أثرياً عمره أكثر من 850 عاماً، وجرفت البساتين، وحفرت الطرقات، ودمرت الشبكات، ولم ترحم المدارس والمستشفيات... إلخ.

وفجر 2006/11/8، قصفت قوات الاحتلال في أقل من 30 دقيقية، مجموعة منازل متجاورة، مما أدى إلى استشهاد 19 شخصاً وإصابة 55 آخرين، 16 من الشهداء هم من أسرة واحدة هي آل العثامنة. وكان بين الشهداء سبعة أطفال وثماني نساء[118]. وبررت سلطات الاحتلال ما جرى بأنه "خطأ تقني"، ورفضت السماح لبعثة تقصي الحقائق الدولية التي تشكلت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدخول الأراضي المحتلة. كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، لمنع تمرير قرار تشكيل هذه البعثة من خلاله، بحيث يصبح إلزامياً على سلطات الاحتلال إدخالها وتسهيل عملها.

ب. "الشتاء الساخن" (2008):

مع بداية سنة 2008، تصاعد العدوان الإسرائيلي مجدداً، وشنت قوات الاحتلال عملية "الشتاء الساخن" من 2008/2/27 إلى 2008/3/3. وتركزت الانتهاكات خصوصاً شمال القطاع في جباليا وبيت حانون. وبلغت حصيلة القتلى في هذا الأسبوع الدامي 107 شهداء، بينهم 27 طفلاً وست نساء؛ في حين كان عدد الجرحى 166 جريحاً، بينهم 46 طفلاً وسبع نساء. ولم يسلم من الاعتداءات الصهيونية شيء، لا المنازل ولا الطرقات ولا المساجد ولا المدارس، ولا أفراد الطواقم الطبية، وكانت النتيجة ككل مرة، جثث تترك تحت الأنقاض أو في الطرقات، وجرحى ينزفون حتى الموت، وضمير عالمي عاجز عن التحرك.



بالصور: استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي لمدرسة تابعة لوكالة الأونروا (الأمم المتحدة) في بيت لاهيا شمالي قطاع غزة

وكان المئات من النازحين التجأوا إلى المدرسة ظناً منهم أن قوات الاحتلال لن تقصفها.

وقصفت قوات الاحتلال خلال حربها على غزة (2008-2009) أربع مدارس تابعة للأونروا، تؤوي آلاف اللاجئين، حيث التجأ بالمجمل حوالي 50 ألف نازح إلى مدارس ومراكز الأونروا خلال الحرب.

كما تظهر الصور استخدام الفوسفور الأبيض الحارق المحرّم دولياً.

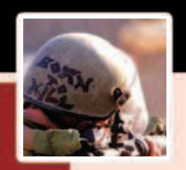












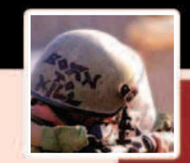
وبهذا كانت بداية سنة 2008 تشير إلى أنها الأسوأ على القطاع من حيث الانتهاكات الإسرائيلية، ففي الربع الأول منها قارب عدد الشهداء مجمل عدد شهداء سنة 2007 بأكملها، حيث قدر الأخيرون بـ 281 شهيداً بينهم 31 طفلاً، فيما كنت حصيلة الربع الأول فقط من سنة 2008، 247 شهيداً بينهم 42 طفلاً و15 امرأة.

وقد تجسّد هذا التصعيد في الممارسات الأخرى، فعدد المنازل التي دمرت في الربع الأول من سنة 2008 بلغ 298 منزلاً، يقيم فيها 1,837 فرداً، 1,303 منهم أطفال؛ و لم تكن قد سجلت أية عملية هدم لمنزل في الربع الأول من سنة 2007، وسجلت خمس عمليات فقط في الربع الأول من سنة 2006، و15 في الربع الأول من سنة 2005، حين كان القطاع ما يزال تحت الاحتلال المباشر[119].

ج. "الرصاص المصبوب" (2008-2009):

لم تكن نهاية سنة 2008 بأكثر فألاً، بل شهدت أكثر الأيام دموية منذ حرب 1967. ففي صباح 2008/12/27، بدأت قوات الاحتلال عملية جديدة على القطاع أسمتها "الرصاص المصبوب"، أشد ضراوة ووحشية من سابقاتها حيث استشهد في يومها الأول فقط 230 شهيداً، لتتوالى المجازر بعدها، ويتجاوز عدد الشهداء خلال الأيام الخمسة الأخيرة من سنة 2008 الـ 400 شهيد.

وبين 2008/12/27 و2009/1/17، كان قطاع غزة بأكمله عرضة لقصف إسرائيلي كثيف ومتواصل، ليل نهار، جواً وبحراً ثم براً حيث بدأ التوغل البري في 2009/1/3. وتجلّى في هذا العدوان التواطؤ الدولي الرسمي مع الإسرائيليين، والصمت عن الجرائم التي ترتكب، في حين قامت حول العالم مظاهرات شعبية



تندد بالعدوان وتضغط لوقفه، نتيجة ما انتشر عبر وسائل الاعلام والإنترنت من مشاهد ومعلومات عن الممارسات الدموية، والمجازر التي ارتكبت خلاله.

ومع انتهاء العدوان مساء 2009/1/17، قدّر عدد الشهداء بأكثر من 1,305 شهداء، بينهم حوالي 410 أطفال و104 نساء؛ في حين فاق عدد الجرحى 5,400 جريح، أكثر من 400 منهم إصابته خطيرة، وقاربت نسبة الأطفال والنساء من بين الجرحى النصف. وبلغ عدد من استشهد من الطواقم الطبية 14 شهيداً، ومن الصحفيين أربعة شهداء. وبلغ عدد المساكن المدمرة بشكل كامل 4,100 مسكن، وتلك المتضررة جزئياً 17 ألف مسكن؛ وبخصوص المنشآت فقد دمر 20 مسجداً، و25 مؤسسة (مدرسة أو جامعة أو مستشفى)، و31 مقراً أمنياً تابعاً لوزارة الداخلية، ومبنى مجمع الوزارات، و16 مبنى حكومياً آخرين، خمسة مبان مصنفة على أنها مقرات بلدية أو هيئات محلية أو ملاعب. كما دمرت 10 محطات كهرباء و20 سيارة إسعاف أو دفاع مدني، و10 خطوط/مجاري مياه، وكذلك شبكات الاتصالات والطرقات والجسور وغيرها من المرافق الحيوية[120].

كانت غزة طيلة هذه الحرب، معزولة عن العالم، وعاجزة عن لمّ جرحها، وعن إسعاف جرحاها أو حتى عن دفن موتاها. وكانت وسائل الإعلام تنقل وتصور قصص الموت والدمار، والجثث المتروكة على الطرقات، والأشلاء التي تنتشل من بين الأنقاض، والأطفال الذين يقتلون في أحضان أمهاتهم، والعائلات التي تباد بأكملها، والمدارس والمساجد والمستشفيات التي تستهدف،





بطاقة مجرم

الإسم: أريل صموئيل مردخاي شرايبر (أريل شارون)

الميلاد: 1928، فلسطين

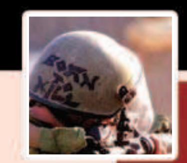
الدراسة: التاريخ، الاستشراق، الزراعة، القانون، العلوم العسكرية

أبرز التوجهات الفكرية: من أشد القادة تطرفاً، يرفض تقسيم القدس أو عودة اللاجئين أو المساس بالمستوطنات، ولا مانع عنده، بل يدعو، لاستخدام العنف ضد الفلسطينيين لإخضاعهم.

أبرز محطاته: التحق بعصابة الهاغاناه منذ أن كان في 14 من عمره، شارك في مجازر 1948. وسنة 1953 ترأس وحدة العمليات الخاصة "الوحدة 101" والتي "تخصصت" في الإغارة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. رقي إلى رتبة جنرال سنة 1967. تنقل بين عدة حقائب وزارية، وانتخب سنة 2001 رئيساً للوزراء.

أبرز الجرائم: ارتبط اسم رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون بكل الحروب التي اندلعت بين العرب و"إسرائيل" بدءاً من عام 1948 حتى عام 1982، إضافة إلى مسؤوليته عن مجزرتي قبية (69 شهيداً) وصبرا وشاتيلا (حوالي 3 آلاف شهيد) ومحاولات قمع انتفاضة الأقصى التي كان سبباً في اندلاع شرارتها الأولى عام 2000، والتي استشهد فيها الآلاف وجرح عشرات الآلاف.

➤ أريل شارون ، المعرفة، الجزيرة.نت، انظر: http://www.aljazeera.net



والأسلحة المحرمة دولياً التي استخدمها الاحتلال، وأبرزها الفسفور الأبيض الذي يسبب حروقاً وتشوهات لا يخطئ في تميزها خبير أو تقرير طبي، على الرغم من المحاولات الإسرائيلية الرسمية الأولى لإنكار استخدام هذا السلاح. وقد منعت قوات الاحتلال أغلب مندوبي منظمات حقوق الإنسان والخبراء الدوليين والقانونيين من دخول غزة.

وتجسّد قصة أم إبراهيم العرّ بعضاً مما تمّ توثيقه عبر وسائل الإعلام عمّا ارتكبته قوات الاحتلال من جرائم على مرأى ومسمع من العالم، في القرن الواحد والعشرين. وتبدأ القصة باللحظة التي وقع فيها الصاروخ، ولم يعد أحد يعلم عن أحد شيئاً. نادت كل الأسماء ولم تجد جواباً. لحظات مضت، ثمّ:



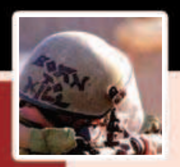
بطاقة ضحية

هيا (11 عاماً) ولمى (4 أعوام) حمدان

تاريخ الاستشهاد: 2008/12/31

مكان الاستشهاد: بيت حانون، شمال قطاع غزة

أداة الجريمة: قصف جوي إسرائيلي



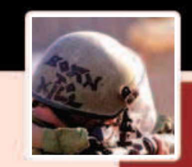
على بُعد أعوامٍ من الدخان الأسود، أنَّتْ "مَلَكْ" [طفلتها الرضيعة] وقد نزَفَ رأسها. ومن البعيد نادى ناهض [ابن زوجها]: "لقد أصبتُ يا عمتي" ثم مضى يقطر دماً نحو الشارع العام ينادي "إسعافاً".. والطائرات "من مسافةٍ قريبة" تطلق نيران رشاشاتها.

ويكمل التقرير بحسب ما تروي أم إبراهيم:

"يا الله من هذا؟".. بهذه الكلمة صَرَختُ "هلعاً" حينما تحسّست جثّةً أخفى ملامحها الدخان. أغمضتُّ عيوني عن معرفته، وكذّبتُ قلبي الذي كان متيقناً أنه هو!!.. إبراهيم حبيبي [ابنها، 12 عاماً].. أين وجه القمر؟؟ إبراهيم أجبني، عانقتُه وبكيت.. بكيت فهذا بكري [أكبر أولادها] ... إسعاف يا الله.. إسعاف يا عالم... كنتُ أعلم أن مجيباً لن يجيب نداءاتي إلا الصدى، فوصول سيارات الإسعاف إلى المنطقة كان أخطر من مجرد "موت" وحسب. ... وتتابع الزحف بجرحها، هذه المرة محتضنةً "حبيبها" إبراهيم. لحظاتٌ فقط، وسمعت صوت نداء [ابنتها الكبرى]: "يما إلحقينا، راكان مات"..

تقطر حزناً وتكمل:

أغمضت عيناً من بكاء وقلبي ينزف من الحزن؛ ناديتُ بلا صوتي: "اصمتي يا نداء. أعرف. أشلاؤه كانت جسراً مررتُ عليه. رأيتُهُ فكذّبتُ عيوني. أشفقتُ عليه من سماءٍ قد تنزف ليلتها، وبينما هممتُ للخروج لألملمُ جسده"، أمسَكَتْ نداء بساقيّ وقبّلتهما متوسّلةً إياي أن أبقى معهنّ، فالطائرات لم تهدأ وأي تحركٍ سيعني قصفاً جديداً، وقالت لي وقد أيْقَنَتْ أنني بدأتُ أفقدُ عقلي: "ماذا ستلملمين يا أمي؟؟ كل أصبع من أصابع راكان في جهة".. ووعدتني أنها صباح الغد ستحضره لي "كاملاً".. جاء المغرب.. وذهب المغرب.. و"فداء" [ابنتها الثانية] التي استشهدت "طهورةً" [متوضئة] لم تصلّ المغرب..



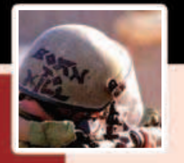
مرّت خمسة أيام على أم إبراهيم وابنتها ينتظرن سيارة إسعاف لا تأتي، اكتشفت فيها أيضاً استشهاد زوجها. ثمّ بدأ الاجتياح البري:

> فوجئنا صباح الثامن من يناير، بدبابات الاحتلال تصوّب فوهات مدافعها نحو البيت الذي نحن فيه. وجرافاتٌ أخرى كانت تجرّف الأرض مكان زوجي محمد وطفلي راكان. في تلك اللحظة طلبت منا الجارة صاحبة البيت أن نخرج للجيش برايات بيضاء، سيما وأن كل من كان موجوداً آنذاك هم نسوةٌ وأطفال. ثوان وإذا بالجندي يشير إلى سائق الجرافة التي حملت نجمة الصهيونية كي يجرّفنا نحن والبيت سوياً.

وتكمل بعيون نازفة:

> صرَخَت العجوز بوجهه "ماذا تجرّف؟ هل جننت؟ كلهم أطفال". قال لها: "إذاً ابتعدوا قليلاً سنجرّف البيت فقط"، ردّت عليه بانفعال: "لا. في البيت شهداء. في البيت شهداء. لا تجرّف"... قرّب وجهه من وجهها ووضع إصبعه على فمه بعنفٍ وأجابها: "هششششش.. لا تقولي شهداء. ما في شهداء هون. ستتأكدين من كلامي بعد قليل".

وبعد انتهاء العدوان، عادت أم إبراهيم إلى ما تبقى من منزلها، لتجد أن "عناية الله شملت الثلاثة الملفوفين بأغطية الصوف، فبقوا على حالهم كما ترَكَتْهُمْ. أما راكان فقد تحلل لحمه وصارت أشلاؤه وأصابعه التي وعدَتْهَا نداء بلملمتها يوماً عظاماً فقط. أما زوجها محمد، أبو ناهض، فلم يجدوه إلا بعد أربعة أيامٍ من دفن أبنائه... وقد وجدوا "نصف محمد"!![121].



بالصور:

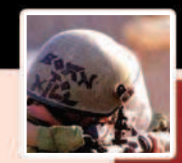
انتشال أشلاء الطفلة الشهيدة ضحى الداية من تحت أنقاض منزلها الذي قصفته قوات الاحتلال في قطاع غزة

يحكي المصور فادي عدوان، مصور وكالة الأنباء الأمريكية أسوشيتد برس، أن أكثر المشاهد دموية التي رآها خلال الحرب على غزة كان ذلك الذي صادفه عندما توجه وزميله محمد البابا، مصور وكالة الأنباء الفرنسية، إلى منطقة حي الزيتون لتصوير بيت عائلة الداية المكون من أربعة طوابق، فهناك كانت الفاجعة بسقوط 22 شهيداً من عائلة واحدة، تحولت أجساد بعضهم أشلاء تحت أنقاض منزل قصف ودمر على رؤوس سكانه، وتحديداً مشهد انتشال المسعفين للطفلة الشهيدة ضحى الداية التي طلت برأسها المصاب من بين التراب والركام.

➤ موقع الجزيرة.نت، تقارير وحوارات: العدوان على غزة. التوثيقُ بالعدسة.

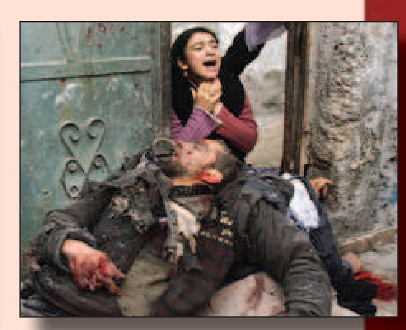






بالصور: مجازر العدوان على غزة (2008 - 2009)

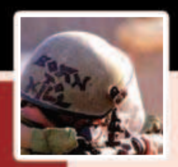












بالصور: مجازر العدوان على غزة (2008 - 2009)













خاتمة

المجزرة، كما أسلفنا الذكر، هي ليست مجرد تلك الحوادث التي يقتل فيها "عدد كبير" من الضحايا، لكن الجريمة الحقيقية هي في طريقة القتل، وفي هدف القتل، وفي الوحشية التي ترتكب بها مثل هذه الجرائم على مرأى العالم أجمع، من دون أن يرفّ للقتلة جفن أو يؤرقهم ضمير. هذه هي عقيدة الإجرام والإرهاب التي تقوم على أساسها دولة الاحتلال، التي لا تحترم حقاً لغيرها في الحياة، ولا تتورع عن فعل أي شيء. دولة ترتكب المجازر بشكل شعبي، أو بشكل رسمي، وفرادى وجماعات؛ تقتل الفرد الواحد وتقتل العشرات بل المئات والآلاف.



إن الساعات التي قضيتها في فلسطين حتى الآن حفرت في ذاكرتي مشاهد لن أنساها أبداً... عندما اجتزنا الحاجز أحسست بأن الباب أغلق خلفي وأني في سجن. إن جميع أعضاء الوفد متأكدون أنه سيتم اتهامهم بـ (اللاسامية)، خصوصاً في الولايات المتحدة. لكن هذا لا يخيفنا، يجب أن نرفض هذا النوع من (الإرهاب الثقافي)، الذي يدعي أن توجيه الانتقادات للجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين هو نوع من معاداة السامية.

راسل بانكس (كاتب أمريكي، رئيس البرلمان العالمي للكتاب).

➤ جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2002/4/27.

ودولة "إسرائيل" اليوم لا تختلف كثيراً عن تلك الدولة التي ارتكبت مجازر 1948. وقادتها اليوم كما أسلافهم، مجرمون يتحركون بحرية في العالم أجمع، ويستقبلون بحفاوة في عواصم العالم، بل وينال بعضهم جائزة نوبل للسلام.

وإذ حاولت السلطات الإسرائيلية أحياناً تشكيل "لجان تحقيق" لترقّع بعضاً مما خسرته ولتبرئ نفسها من المسؤولية القانونية، إلا أن دماء الأطفال، من أمثال إيمان حجو ومحمد الدرة وهدى غالية ومحمد البرعي، وصور ما جرى في جنين وجباليا وغزة؛ صارت وصمات عار في تاريخ الاحتلال يصعب أن تمحوها ذريعة أو تبرير.

ضحايا مجازر الاحتلال لا يقتلون مرة واحدة فقط؛ فيوم يُقتلون هي المرة الأولى، وهم يُقتلون قتلة أخرى في كل مرة تعجز فيها الأصوات الحرة عن الجهر بالحقيقة، وعن إدانة القَتَلَة[122]. وإن كان لا بدّ من الخلاصة بشيء، فهو أن ما تم الكشف عنه حتى اليوم وتوثيقه من جرائم الاحتلال، يجب أن يكسر حاجز الصمت. من دير ياسين والدوايمة، إلى قبية وكفر قاسم، إلى صبرا وشاتيلا، إلى



غزة؛ لا بدّ من دعوة المجتمع الدولي للوقوف بمسؤولية إزاء التزاماته وقراراته وشرعة حقوق الإنسان، والتوقف عن الكيل بمكيالين فيما يخص حقوق الشعب الفلسطيني، وعدم الانحياز إلى جانب الجلاد ضدّ الضحية.



يرمون ببتلات الأزهار على جثة أحد الشهداء، محمد نزال، الذي اغتالته قوات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة جنين في 2007/7/9.

➤ رويترز 2007/7/9



هوامش

[1] استشهدت عائلة عطا الله خلال عملية الشتاء الساخن (2008)، وتمّ استخراج ثلاثة من جثث أفرادها من تحت الأنقاض. نقلاً عن: الاحتلال لم يرحم رضيعة عمرها يومان والطواقم الطبية: خمسة وخمسون شهيداً بغزة.. ومذابح للأطفال، موقع إسلام أون لاين، 2008/3/1، انظر: http://www.islamonline.net

[2] عائلة فيّاض: شهداء بكتهم السماء، موقع إسلام أون لاين، 2008/1/4.

[3] نواف الزّرو، دير ياسين ... نبش في الذاكرة، جريدة **الدستور**، الأردن، 2007/4/13.

[4] نصّ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 17 تموز/ يوليه 1998، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، انظر:
http://www.icrc.ch/Web/ara/siteara0.nsf/html/6E7EC5

[5] جريدة **السفير**، بيروت، 2005/6/23.

[6] للمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع للكتاب الأول من هذه السلسلة: عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً (1) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

[7] نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين: مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيوني (1882-1948) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)، ص181.

[8] "الهولوكست الصهيونى فى فلسطين 70 عاماً من المجازر (1936-2006)،" مركزدمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2009/1/8، انظر:
http://www.dctcrs.org/s5602.htm

[9] "المجازر الإسرائيلية في فلسطين ولبنان،" تغطية خاصة عن موقع الجزيرة.نت، 2006/8/27، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2021433A-A609-4DEC-8B75-CAD94D3E6525.htm



[10] سلمان أبو ستّة، **سجل النكبة**، ط 2 (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 1998)، ص11-12.

[11] بحسب مقابلة أجرتها جريدة هآرتس مع بني موريس في 2004/1/8، انظر:

Ari Shavit, "Survival of the Fittest", an Interview with Benny Morris, *Haaretz* newspaper, 8/1/2004, in: http://www.haaretz.com/hasen/pages/ShArt.jhtml?itemNo=380986

[12] Ilan Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (London and New York: Oneworld, 2006)

[13] نواف الزرو، دير ياسين... نبش في الذاكرة.

[14] "المجازر الإسرائيلية في فلسطين ولبنان،" مصدر سابق.

[15] غازي السعدي، **من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين: مجازر وممارسات 1936-1983** (عمّان: دار الجليل للنشر، 1985)، ص38.

[16] مناحيم بيغن، **تمرد إسرائيل**، ترجمة محمد حسن اللحام (بيروت: دار الهجرة، 1990)، ص142.

[17] غازي السعدي، **من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين**، ص38-42.

[18] مصطفى الدباغ، **بلادنا فلسطين** (الخليل: مطبوعات رابطة الجامعيين بمحافظة الخليل، 1974)، ج8، قسم 2، ص131.

[19] وليد الخالدي، **دير ياسين الجمعة 1948/4/9** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999)، ص9.

[20] المصدر نفسه، ص46-47.

[21] المصدر نفسه، ص65.

[22] مصطفى الدباغ، **مصدر سابق**، ج1، قسم 1، ص258.

[23] **الموسوعة الفلسطينية** (دمشق: المؤسسة العربية للدراسات، 1984)، القسم العام، ج2، ص434.

[24] وليد الخالدي، **دير ياسين**، ص66-67.

[25] **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، ج2، ص434.

[26] الخالدي، **دير ياسين**، ص84-85.



[27] المصدر نفسه، ص85.

[28] المصدر نفسه، ص96.

[29] المصدر نفسه، ص97.

[30] المصدر نفسه، ص98؛ نقلاً عن مذكرات ملشتاين "تاريخ حرب الاستقلال".

[31] المصدر نفسه، ص94.

[32] المصدر نفسه.

[33] مصطفى الدباغ، **مصدر سابق**، ج1، قسم 1، ص258.

[34] وليد الخالدي، **دير ياسين**، ص94.

[35] غازي السعدي، **من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين**، ص64.

[36] Israeli Massacres: Details and Numbers," Online Document, Date N/A,"
See: http://www.soundofegypt.com/palestinian/adult/massacres.htm

[37] "المجازر الإسرائيلية في فلسطين ولبنان"، مصدر سابق.

[38] المصدر نفسه.

[39] "Israeli Massacres: Details and Numbers," *op. cit.*

[40] سلمان أبو ستة، **مصدر سابق**، ص2.

[41] تيد كاتس، "خروج العرب من قرى سفح الكرمل الجنوبي،" مجلة **الكرمل**، العدد 63، ربيع 2000، ترجمة محمد حمزة غنايم، ص31.

[42] وليد الخالدي، **كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها "إسرائيل" سنة 1948 وأسماء شهدائها**، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، ص106-108.

[43] الياس شوفاني، "مجزرة الطنطورة في السياق التاريخي لتهويد فلسطين،" مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 43، صيف 2000، ص101-117.

[44] أمال شحادة، "بحث إسرائيلي يعترف بمجزرة الطنطورة،" مجلة الشروق، العدد 684، ص23.

[45] مصطفى الولي، "شهود عيان يروون أحداث الطنطورة،" مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد 43، صيف 2000، ص118.



46 أمال شحادة، مصدر سابق، ص22.

47 المصدر نفسه.

48 موسى هديب، **قرية الدوايمة** (عمّان: دار الجليل للنشر، 1985)، ص133.

49 Morris, Benny, *The Birth of the Palestinian refugee problem: 1947-1949*, (Cambridge: Cambridge Middle East Library), pp. 222-223.

50 Michael Palumbo, *The Palestinian Catastrophe* (London: Faber and Faber,1987), p.XII.

51 *Ibid*.

52 أحمد العداربة، **قرية الدوايمة** (فلسطين: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني في جامعة بيرزيت، 1997)، ص216.

53 موسى هديب، **مصدر سابق**، ص119.

54 Michael Palumbo, *op. cit.*, pp.xiii,xiv.

55 موسى هديب، **مصدر سابق**، ص132.

56 **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، ج3، ص503.

57 غازي السعدي، **من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين**، ص104.

58 **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، ج3، ص503.

59 **مذكرات أريل شارون**، ترجمة أنطوان عبيد (بيروت: مكتبة بيسان، 1992)، ص110.

60 غازي السعدي، **أرائيل شارون: "بلدوزر" الإرهاب الصهيوني** (عمّان: دار الجليل للنشر، 1986)، ص44-45.

61 مذكرات أريل شارون، **مصدر سابق**، ص114.

62 بني موريس، **تصحيح خطأ: يهود وعرب أرض إسرائيل**، ترجمة أنطوان شلحت (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2003)، ص229.

63 **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، ج3، ص504.

64 مصطفى الدباغ، **مصدر سابق**، ج1، قسم 1، ص258.



[65] إبراهيم عبد الله صرصور، "أسرار وخفايا مجزرة كفر قاسم،" موقع بلدية كفر قاسم: http://www.kufur-kassem.com/cms/content/view/162/47

[66] صبري جريس، **العرب في"إسرائيل"**، سلسلة دراسات فلسطينية (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1967)، ص22.

[67] **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، ج3، ص653.

[68] المصدر نفسه.

[69] إبراهيم أبو جابر، **جرح النكبة** (أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 2006)، الجزء الثالث، ص 399. (نسخة إلكترونية ص 405).

[70] صبري جريس، **مصدر سابق**، ص30.

[71] **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، ج3، ص653.

[72] إبراهيم صرصور، مصدر سابق.

[73] المصدر نفسه.

[74] إبراهيم أبو جابر، **مصدر سابق**، ج3، ص 404.

[75] المصدر نفسه.

[76] **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، ج3، ص653.

[77] إبراهيم صرصور، مصدر سابق.

[78] **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، ج3، ص653.

[79] جواد الحمد، **المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني**، الطبعة الثالثة (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000)، ص83.

[80] "المجازر الإسرائيلية في فلسطين ولبنان،" مصدر سابق.

[81] جواد الحمد، **مصدر سابق**، ص82.

[82] "Israeli Massacres: Details and Numbers," *op. cit.* from Michael (Palumbo, *Imperial Israel* (London: Bloomsbury Publishing, 1990 pp. 30-32.





[83] "16 أيلول 1982: مضت السنون على مجزرة صبرا وشاتيلا.. ولا محاكمة للقتلة،" المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:
http://www.palestine-info.com/arabic/terror/history/sabrashatela.htm

[84] المصدر نفسه.

[85] بيان نويهض، **صبرا وشاتيلا** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص518-523.

[86] **تقرير لجنة كاهانا حول مجازر صبرا وشاتيلا** (بيروت: المركز العربي للمعلومات، 1983)، ص9.

[87] لجنة عربية بلجيكية تقاضي شارون كمجرم حرب، الجزيرة.نت، 2001/6/2.
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=9555

[88] الحكومة البلجيكية تعيد النظر في قانون يسمح بمحاكمة مجرمي حرب أجانب بعد رفع قضايا ضدّ شارون، جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2001/6/20، انظر:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=43732&issueno=8240

[89] جابر سليمان، "15 عاماً على حزيران/ يونيو 1982: شهادات عن معركة برج الشمالي ومجازر القصف الإسرائيلي،" مجلة **الدراسات الفلسطينية**، بيروت، العدد 32، خريف 1997، ص67-68.

[90] نواف الزرو، **الهولوكوست الفلسطيني المفتوح**، (عمّان: دار مجدلاوي للنشر، 2008)، ج1، ص 170.

[91] إبراهيم محمد شعبان، **مجزرة الأقصى ولجنة زامير**، (القدس: د.ن، 1991)، ص16-18.

[92] جواد الحمد، **مصدر سابق**، ص65.

[93] المصدر نفسه، ص63-75.

[94] بلال الحسن، **مجزرة الخليل** (دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، 1994)، ص120.

[95] مجلة **فلسطين المسلمة**، العدد نيسان/ أبريل 1994.

[96] جواد الحمد، مصدر سابق، ص63-75.

[97] بلال الحسن، **مصدر سابق**، ص136.



[98] "المجازر الصهيونية في فلسطين من 2000-2005"، موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2009/1/11، انظر: http://www.achr.nu/art548.html

[99] إحصائيات انتفاضة الأقصى (2000/9/29-2008/9/20)، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. انظر:
http://www.pchrgaza.org/arabic/statists_intifada.html

[100] المصدر نفسه.

[101] "سياسة الاغتيالات الإسرائيلية: إرهاب الدولة المنظم؛ تقرير حول أعمال القتل خارج إطار القانون التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين الفلسطينيين خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2000 – يوليو 2006،" المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_kiling/kiling%20report%20_8.pdf

[102] "سياسة الاغتيالات الإسرائيلية..."، مصدر سابق.

[103] المجازر الصهيونية في فلسطين من 2000-2005، موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2009/1/11، انظر: http://www.achr.nu/art548.htm

[104] المصدر نفسه.

[105] المصدر نفسه.

[106] المصدر نفسه.

[107] المصدر نفسه.

[108] المصدر نفسه.

[109] نواف الزرو، **الهولوكوست الفلسطيني المفتوح**، ص167.

[110] Faulty intelligence, wanton recklessness, or a combination of the "two, Amnesty international live wire," 1/2/2009, See:
http://livewire.amnesty.org/2009/02/02/faulty–intelligence–wanton–recklessness–or–a–combination–of–the–two/

[111] منظمة العفو الدولية، "إسرائيل والأراضي المحتلة: بعيداً عن أنظار العالم – انتهاكات جيش





الدفاع الإسرائيلي في جنين ونابلس،" رقم الوثيقة: MDE 15/143/200، 2002/11/4، انظر:
http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/143/2002/en/dom-MDE151432002ar.html

112 المصدر نفسه.

113 المصدر نفسه.

114 المصدر نفسه.

115 United Nations, Report of the Secretary-General prepared pursuant to General Assembly resolution ES-10/10 (Report on Jenin), Available online at: http://www.un.org/peace/jenin/index.html

116 الأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، جون دوغارد، بشأن عدم تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان دإ1-/1،رقم الوثيقة: 11/A/HRC/5، 2007/6/8، انظر:
http://unispal.un.org/unispal.nsf/85255db800470aa485255d8b004e349a/518967d66bf4f7f7852572f8004a43e1?OpenDocument

117 المصدر نفسه؛ وانظر أيضاً: الأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 (جون دوغارد)، رقم الوثيقة: 17/A/HRC/4، 2007/1/29، انظر:
http://unispal.un.org/unispal.nsf/0/b59fe224d4a4587d8525728b00697daa?OpenDocument

118 الأمم المتحدة، 17/A/HRC/4، 2007/1/29، مصدر سابق.

119 تقرير إحصائي حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في قطاع غزة خلال الربع الاول من العام 2008، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2008/3/6، انظر:
http://www.mezan.org/ar/details.php?id=118&ddname=IOF&id_dept=22&id2=9&p=center

120 رائد نعيرات، بلال الشوبكي، وسليمان بشارات، "الحرب على غزة: قراءة الواقع ودلالات المستقبل،" المركز الفلسطيني للديموقراطية والدراسات، نابلس، شباط/ فبراير 2009، انظر:
http://www.paldsr.org/?page=details&newsID=162&cat=24



[121] "حكايتُها ".. أولُها وآخرُها.. بماءِ العينِ تكتُبُها، موقع الجزيرة توك، 2009/2/7، انظر:
http://www.aljazeeratalk.net/portal/content/view/3991/50/

[122] بيان الحوت، "صبرا وشاتيلا" بعد خمسة وعشرين عاماً، جريدة **السفير**، 2007/9/12.

صدر من هذه السلسلة

1. عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً



2. معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي



3. معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي



4. معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي



5. المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني



يصدر قريباً

6. معاناة اللاجئ الفلسطيني



7. القدس والمقدسات: انتهاكات الاحتلال



8. الجدار العازل في الضفة الغربية



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

5

أولست إنساناً

المجازر الإسرائيلية

بحق الشعب الفلسطيني

هذا الكتاب

ارتبط تاريخ الاحتلال الصهيوني لفلسطين منذ بدايته بارتكاب المجازر وأبشع الممارسات التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني، وتحديداً حقه في الوجود على أرضه، وحقه في الحياة الكريمة. ومعظم مرتكبي هذه المجازر أفراد أفلتوا من العقاب البشري، بل وتبوأ عدد منهم مناصب قيادية في دولة الاحتلال.

إن تسليط الضوء على الممارسات الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني، يمثل خطوة مهمة في معرفة الحقائق، وكشف الجناة، وفي تطبيق العدالة، وإنصاف أصحاب الحق وضحايا الظلم.

ويأتي هذا الكتاب، الخامس في سلسلة أولست إنساناً، ليقدم للقارئ صورة عامة علمية وموثقة عن المجازر الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني، منذ الأيام التي رافقت إنشاء الدولة العبرية، وحتى يومنا هذا.



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب: 14-5034 بيروت – لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت